جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية بنوك

بعنوان:

أساليب ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية

دراسة حالة لبنك السلام –ورقلة– الجزائر

دراسة ميدانية 2018-2020

من إعداد:

شباب بوبكر.

نوقشت علنا بتاريخ أمام اللجنة المكونة من:

أ.د/..... (أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/عائشة بخالد (أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د/.....(أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: : مالية بنوك

بعنوان:

أساليب ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية

دراسة حالة لبنك السلام –ورقلة– الجزائر

دراسة ميدانية 2018-2020

من إعداد:

شباب بوبكر.

نوقشت علنا بتاريخ أمام اللجنة المكونة من:

أ.د/..... (أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/عائشة بخالد (أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د/.....(أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

الإهداء:

إلى والدي الكريمين الذين ربياني وسهرا

على رعايتي

إلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي

إلى جميع أساتذتي الأفاضل الذين درست

عندهم،

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز

هذا البحث

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد.

شهاب بوبكر

شكر وتقدير:

بعد شكر الله عز وجل

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة

بخالد عائشة

لقبولها الإشراف على هذا العمل ومد يد العون لحل

ما واجهناه من صعوبات والتي لم تبخل علينا

بالنصائح القيمة والإرشادات والتوجيهات السديدة

التي كان لها أثر بارز في إنجاز هذا العمل كما

نشكر الأخ فتحي ذكار الذي قدم لنا أيضا العديد

من النصائح والتوجيهات.

شباب بوبكر

الملخص

حاولت في هذه الدراسة التطرق إلى موضوع أساليب ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية، و الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة تسيير مختلف المخاطر المالية في البنوك الإسلامية، و مساهمة هذه الأساليب في تحديد هذه المخاطر و كيفية الوقاية منها وذلك إما عن طريق تجنبها أو التقليل منها , حيث إنطلقت من الإشكال:'' ما هي اساليب ادارة الخاطر المالية في بنك السلام في ولاية ورقلة (الجزائر) في فترة 2018-2020 ؟''

وللإجابة على الإشكال وضعت الفرضية العامة:'' أن اساليب دراسة المخاطر المالية تؤثر في التسيير المالي للبنك.''

وللإجابة عن هذه التساؤلات والتحقق من صحة الفرضيات قمنا بدراسة حالة على بنك السلام وذلك بتحليل تقاريره السنوية و كذلك ميزانياته ، والكائن مقر هذا البنك بمدينة ورقلة ؛وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: لبنك السلام أساليب فعالة في إدارة مخاطر الإئتمان و قدرته على تعزيز رأسماله بغرض مواجهة المخاطر التشغيلية، وأن البنك دائما ما يحسن في قدرته على استيعاب الخسائر.

الكلمات المفتاحية:: اساليب ادارة مخاطر – مخاطر إئتمان – مخاطر سيولة – مخاطر تشغيلية

Resume :

Cette recherche a montré comment le Conseil islamique des services financiers adapte toutes les décisions de Bâle (1.2.3), car après les résolutions de Bâle, il adapte cette décision et les exigences des banques islamiques.

Dans cette étude, j'ai essayé d'aborder la question des méthodes de gestion des risques dans les banques islamiques, et le rôle joué par ces dernières dans la gestion de divers risques financiers dans les banques islamiques, et la contribution de ces méthodes dans l'identification de ces risques et comment les prévenir, soit en les évitant, soit en les réduisant.

Les mots clés : la gestion des risques, Couverture des risques, Risque de liquidité , Risques opérationnels.

قائمة محتويات:

ملخص ..... **I**
قائمة محتويات: ..... **II**
قائمة الجداول: ..... **III**
قائمة الجداول: ..... **III**
مقدمة: ..... أ
تمهيد: **1**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية **2**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية **2**
المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. **5**
المطلب الثالث: مختلف صيغ والمخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية **13**
المطلب الرابع: اتفاقية بازل و البنوك الإسلامية. **26**
المبحث الثاني: دراسات السابقة حول إدارة المخاطر في النوك الإسلامية **36**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة **36**
المطلب الثاني: الإضافة العلمية للبحث مقارنة مع الدراسات السابقة **41**
خلاصة الفصل: **42**
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية أساليب ادارة المخاطر في بنك السلام –ورقلة–الفترة ما بين 2018–2020 ..... **44**
تمهيد **44**
المبحث الاول: نظرة عامة حول بنك السلام– ورقلة –. **45**
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة **45**
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة **48**
المطلب الثالث: مناقشة النتائج **55**
الخـاتمـة: **57**
المراجـع: **60**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	**زيادات الحد الأدن لمتطلبات رأس المال حسب بازل 3**	**18**
(2.1)	**تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة**	**24**
(3.1)	**أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول**	**27**
(4.1)	**معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية**	**28**
(5.1)	**مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابق**	**41**
(**1.2**)	الميزانية المالية لسنوات: 2020/2019/2018(الأصول)	48
(**2.2**)	الميزانية المالية لسنوات: 2020/2019/2018(الخصوم)	49
(**3.2**)	تمويلات حسب المتعامل الاقتصادي لبنك السلام –ورقلة–(2018-2020)	50
(**4.2**)	حسب شكل التمويل لبنك السلام –ورقلة–(2018-2020)	50
(**5.2**)	تمويل حسب المدة المتبقية لبنك السلام –ورقلة–(2018-2020)	51
(**6.2**)	حسب جودة المحفظة لبنك السلام –ورقلة–(2018-2020)	52
(**7.2**)	مؤونات لتغطية مخاطر الاعباء	53
(**8.2**)	مؤونات لتغطية خارج الالتزامات و مؤونات لتغطية مخاطر الاعباء	53
(**9.2**)	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	54
(**10.2**)	الاحتياطات	54
(**11.2**)	أعباء الاستغلال	55

قائمة الجداول:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(**1.1**)	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك السلام ورقلة	46
(**1.2**)	منحنى يوضح نمو حساب تمويلات الزبائن	52

المقدمة

مقدمة:

تعتبر عملية إدارة المخاطر من أكبر التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية منذ بداية ظهورها، واكتسبت هذه العملية أهمية و دورا متعاظمين مع الوقت بانتشار البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، و بما أنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من الأجهزة المصرفية للعديد من الدول بات لزاما عليها الالتزام بتطبيق متطلبات و مبادئ إدارة المخاطر آخذة بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للمخاطر التي تتعرض لها دون غيرها من البنوك التقليدية، مع الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية ، و مراعاة الأنظمة و القوانين المعمول بها في هذا المجال محليا و دوليا.

بالرغم من أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بمعدل الفائدة أخذا وعطاءا، وترتكز في تعاملاتها على مجموعة من الصيغ التمويلية المختلفة مثل: المضاربة، المشاركة، المرابحة،...إلخ. إلا أنها تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية . وهو يضطرها الا بناء نظام قوي لإدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر السابقة الذكر بالإضافة الى المخاطر التي تخص العمل المصرفي الاسلامي. و من خلال ما سبق قمنا بالبحث في موضوع : "اساليب ادارة المخاطر المالية في البنوك الاسلامية "؛

و من خلال ما تم عرضه و التمهيد له يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي اساليب ادارة الخاطر المالية في بنك السلام في ولاية ورقلة في فترة 2018-2020 ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي صيغ التمويل في بنك السلام-ورقلة- ؟
- ما هي مختلف المخاطر التي يتعرض لها بنك السلام-ورقلة- خلال فترة 2018-2020؟
- ما هو الاساليب المتبعة في ادارة مخاطر بنك السلام –ورقلة- خلال فترة 2018-2020 ؟

1. فرضيات الدراسة:

- يتعرض بنك السلام لمجموعة من المخاطر منها تشغيلية ,سيولة ,ائتمان ؛
- يطبق بنك السلام ورقلة عدد من صيغ التمويل ,مضاربة ,مشاركة ,مرابحة ,سلم....خلال فترة 2018-2020 ؛
- توزيع المخاطر :يتمثل في عدم تركيز نشاط التمويل على زبون او مجموعة واحدة ,يحرص البنك في هذا الاطار على تنفيذ نظم بنك الجزائر.

2. أهمية الدراسة:

تكسب هذه الدراسة اهميتها من خلال:

- تسمح في تعميق الاطار المفاهيمي من خلال التعرف ماهية البنوك الاسلامية و كيف تطورت ؛
- إبراز مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية ؛
- مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير المتعمقة بإدارة المخاطر.؛

3. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مفهوم اساليب ادارة الخطر و كذا البنوك الإسلامية؛
- التعريف بعملية ادارة المخاطر مع ابراز مختلف مراحلها؛

- التعريف بمقررات بازل؛
- واقع اساليب ادارة المخاطر في بنك اسلامي محل الدراسة.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- رغبتي الشخصية في دراسة الموضوع؛
- التوجه العام للدولة حول انشاء المصارف الإسلامية؛
- ارتباط الموضوع بتخصص الطالب (مالية بنوك)؛
- معرفة اساليب ادارة الخطر في البنوك الاسلامية.

5. المنهج المتبع و الأدوات المستعملة في الدراسة:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة ، و اختبار مدى صحة الفرضيات ، تم اختيار المنهج التحليلي وذلك بعرض مختلف الميزانيات و تقارير السنوية لبنك السلام المتعلقة بالموضوع ، ومن ثم تحليل مختلف النتائج المتحصل عليها عند اسقاط الجانب النظري على واقع اساليب ادارة المخاطر المالية في البنوك الاسلامية محل الدراسة ، وأيضا الاستعانة بمجموعة من الكتب والمذكرات والمقالات العلمية والدراسات السابقة لهذا البحث، وكذا الوثائق المتحصل عليها من البنك محل الدراسة من اجل معالجة الموضوع .

6. حدود الدراسة:

نظرا لتشعب الموضوع وكثرة العناصر المرتبطة به ، ارتأينا ضبطه وتحديد معالمه سواء من حيثً المحتوى أو من ناحية المكان والزمان ، حيث حددت الدراسة في الإطارين:

المكاني: ارتكزت دراستنا على الواقع الجزائري من خلال تطرقنا لأساليب ادارة المخاطر المالية المطبقة على البنوك الإسلامية، ودراسة حالة بنك السلام – ورقلة- كنموذج تطبيقي ؛

الزماني: دراسة وثائق محاسبية لاستخراج أثر لأساليب الطبقة في إدارة المخاطر على مستوى بنك السلام، و المستفاد منها في تحديد ذلك الأثر و ذلك خلال السنوات: 2018، 2019، 2020 . حيث ان فترة التربص كانت من 27 فيفري 2022 الى غاية 10مارس 2022.

7. صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بالبحث واجهنا مجموعة من الصعوبات و التي يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- قله المراجع المتعلقة بهذا الموضوع؛
- التحفظ عند إعطاء المعلومات خاصة المتعلقة بالبنك محل الدراسة؛
- العراقيل البيروقراطية وصعوبة الحصول على الوثائق خاصة لدى المؤسسات الإقتصادية ،و أيضا الهيئات و الإدارات ، حيث تحصلت على الوثائق الموقع الالكتروني الخاص بالبنك .

8. هيكل الموضوع:

لقد تم تقسيم الموضوع الى فصلين ، تطرقنا في الفصل الأول الى الأدبيات النظرية و التطبيقية لأساليب الطبقة في إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، من خلال عرض مختلف المفاهيم الأساسية حول البنوك من نشأة و مفهوم ، أهميتها و أهدافها، ثم كيفية إدارتها، وعالجنا أيضا متطلبات إدارة المخاطر و مراحلها ، ومن ثم تطرقنا الى جملة من الدراسات السابقة ، والتي لها علاقة بالموضوع، وهذا عن طريق عرض لمختلف ما جاءت به من نتائج ، ومن ثم توضيح أوجه الإختلاف و التشابه ،كذلك تم التطرق الى ما يمكن أن تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا الى دراسة الحالة لأساليب الطبقة في إدارة المخاطر في البنك السلام من خلال عرض الطريقة و المناهج المستخدمة في الدراسة ، ثم تقديم نبذة حول البنك محل الدراسة ، الى عرض مختلف النتائج المتحصل عليها .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و

التطبيقية لأساليب إدارة

المخاطر في البنوك الإسلامية

تمهيد:

لقد أحرز العمل المصرفي الإسلامي الذي بدأ متواضعا في أوله تقدما مذهلا خلال الفترة الزمنية الأخيرة خاصة بعد أزمة 2008، ويستدل على ذلك بنمو حجم المعاملات الإسلامية وتميزها بالجدوى والكفاءة خاصة في المجال المصرفي، حيث اتسع نشاط البنوك الإسلامية وتوسع مجاله الجغرافي ليشمل معظم دول العالم الإسلامي والغربي.

إن البنك الإسلامي مثل البنك التقليدي، يجب أن ينظر إليه كحقيقة متطورة تتطلب ضبط الأداء المصرفي خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية المتعرض لها وأدوات إدارتها بهدف المحافظة على استمراره وتطوره، وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

- **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .
- **المبحث الثاني**: الأدبيات التطبيقية لأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

وسنتطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

- **المطلب الأول:** ماهية البنوك الإسلامية .
- **المطلب الثاني:** إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- **المطلب الثالث:** اتفاقية بازل و البنوك الإسلامية (بازل 3).

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

يعد ظهور البنوك الإسلامية ضرورة حتمية من أجل توفير فرص استثمارية وتمويلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر النظرية للبنوك الإسلامية ، من نشأة و مفهوم للبنوك الى أهمية و أهداف هذه البنوك.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم البنوك الإسلامية

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

يعود تاريخ ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى عام 1963، حيث تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار المحلية التي أقيمت بمدينة "ميت غمر" بجمهورية مصر العربية و التي أسسها الدكتور أحمد النجار وقد استمرت هذه التجربة حوالي أربع سنوات، وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاءا، وقدكانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى.

وقد جاء الاهتمام بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973، حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وجاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975 والمتمثل في بنك دبي الإسلامي، ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى أكثر من 267 بنك على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلى 250 مليار دولار، وهذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم[1].

ثانيا: التطور التاريخي للبنوك الإسلامية:

نميز ثلاث مراحل مر بها تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية نوجزها فيما يلي:

أ- مرحلة النشأة وإعادة الإحياء: تعود بداية الصيرفة الإسلامية إلى الأيام الأولى للدعوة الإسلامية، حيث عرفت الأعمال المصرفية واتخذت أشكال عدة في مجال إيداع الأموال بين الأفراد على أساس الثقة والأمانة أما استثمار الأموال فقدكان وفقا لصيغتين هما المشاركة والمضاربة، ثم بعد ذلك تم إنشاء بيت المال الذيكان بمثابة بنك الدولة.

[1] شوقي بورقبة، **التمويل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص89.

وما حدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو إعادة الإحياء في شكل يتناسب مع العمل المصرفي المعاصر ومتطلباته دون المساس بالأسس الشرعية التي تقوم عليها، حيث تميزت هذه المرحلة بقدر كبير من التنظير والتأطير لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، مع التركيز بصفة خاصة على العمل المصرفي باعتباره العصب الأساسي والتطبيق العملي لهذا النظام[1].

ب- مرحلة التطبيق: شهد عقد الستينات وبداية السبعينات دراسات الإنشاء بنوك إسلامية تلبية لرغبة المجتمعات في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي، بعيدا عن شبهة الربا.

إن بوادر إنشاء بنوك إسلامية جاء لأول مرة في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة السعودية عام 1972م، ونتيجة لذلك تم إعداد اتفاقية تأسيس بنك إسلامي متكامل وقد أنجز عام 1975م وهو بنك دبي الإسلامي[2].

ج- مرحلة التطوير والانتشار: خلال عقد التسعينات تولد لدى العاملين والمتعاملين مع البنوك الإسلامية شعور قوي بقدرة التجربة على المنافسة والاستمرار، وقد بدأت البنوك الإسلامية بتطوير أدوات ومنتجات جديدة خارج إطار المرابحة التقليدي، كما تميزت هذه المرحلة بالانتشار الدولي، فقد توالى إنشاء البنوك الإسلامية على مستوى العالم[3].

ثالثا: مفهوم البنوك الإسلامية

تعريف البنوك الإسلامية:

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان كما أن القوانين المنظمة لها اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكا، وفيما يلي استعراض لأهم التعريفات:

يعرف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي-الربا - أخذا وعطاءا، فالبنك الإسلامي يتلقى من العملاء ودائعهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، ومن ناحية أخرى فإنه حين يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحدا مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة"[4]. ويعرف كذلك على أنه "مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية بما يخدم شعوب الأمة"[5].

[1] : شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2015، ص 15.

[2] : بن عليبلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية**، دار الوراق، الأردن، 2013، ص312.

[3] : نفس المرجع، ص 313.

[4] :حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الدار الهندوسية، مصر، 2009، ص214.

[5] : شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سابق، ص ص14،13.

كما تعرف على أنها "مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية"[1].

من التعاريف سابقة الذكر يمكن القول أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تقوم على الوساطة المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ومنه نستخلص ما يلي:

- البنوك الإسلامية مؤسسة مالية مصرفية لا تتعامل بالربا المحرمة؛
- تلتزم بتطبيق قواعد الشريعة في مختلف نشاطاتها ومعاملاتها؛
- الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية تحقيق المصلحة الاجتماعية.

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بخصائص وسمات معينة وتمارس أعمالها المصرفية

بأسلوب مختلف عن البنوك التقليدية، من بين هذه الخصائص نذكر:

- الامتناع عن التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ظرف من الظروف؛
- التزام البنوك الإسلامية في كل معاملاتها بقاعدة الحلال والحرام، فلا يجوز للبنوك الإسلامية أن تقدم خدمات أو تمويل أنشطة محرمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما لا يجوز لها أيضا أن توظف أموالها في جوانب محظورة أو منهي عنها[2]؛
- الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات والمتمثلة في [3]:
- عدم التعامل بالاحتكار وحبس السلع عن المستهلك عند احتياجه لها ثم بيعها بسعر أعلى وقت ندرتها؛
- عدم الغش وترويج المزيف في المعاملات؛
- عدم التعامل بالرشوة؛
- عدم الخوض في المنافسة غير المشروعة.
- الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم :وهي تعني أن من ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه، أي لا يمكن استحقاق الربح (الغنم) إلا بتحمل المخاطرة (الغرم)؛
- التزامها بقاعدة الخراج بالضمان : والتي يقصد بها من ضمن أصل جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد[4].

[1] : شهاب احمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 11.

[2] :محمد عبد الحميد عبد الحي، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة) تخصص والمصرفية، جامعة حلب،2010، ص6.

[3] :عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2013، ص 112.

[4] :شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سابق، ص27.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف البنوك الإسلامية

أولا: أهمية البنوك الإسلامية

إن أهمية البنوك الإسلامية تأتي من أنها أوجدت نوع من التعامل المصرفي لم يكن موجود من قبل، فقد أدخلت البنوك الإسلامية أساسا للتعامل بين البنك والمتعامل تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم)، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد والعمل من قبل كل من البنك من جهة والمتعامل من جهة أخرى، وذلك كبديل موضوعي الأساس العمل المرتكز على المديونية، مما تقدم يمكن القول أن أهمية وجود البنوك الإسلامية تعود للأمور التالية[1]:

- تلبية رغبات المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة؛
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية؛
- تعتبر البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس و أركان الإقتصاد الإسلامي المتمثلة في حرية التملك والحرية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام حول موضوع إدارة المخاطر البنكية من طرف الخبراء الاقتصاديين وكذا ملاك البنوك خاصة في كيفية إدارة المخاطر التي تتعرض لها الصيرفة الإسلامية بطريقة تتلاءم مع طبيعة عملها، هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

أ- تعريف إدارة المخاطر

تعددت التعاريف نذكر منها:

تعرف إدارة المخاطر بأنها "عبارة عن منهج أو مدخل عملي للتعامل مع المخاطر البحثية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى"[2]. وتعرف كذلك بأنها :" تلك العملية التي تتم خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر"[3].

---

[1] : ابراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي** دراسة مقارنة، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص22.

[2] : بن علي بلعزوز وأخرون، مرجع سابق، ص4.

[3] : طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير لجنة بازل**، دراسات اقتصادية إسلامية المجلد 19، العدد 1، دون بلد، دون سنة، ص 60.

وتعرف على أنها" تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب"[1]. من التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر تتمثل في الأدوات والوسائل التي تسعى لتحديد وقياس المخاطر بهدف إدارتها والسيطرة عليها كي يتحقق أعلى عائد عند مستوى مخاطر معينة أو يتحقق أدنى مستوى من مخاطر معينة عند مستوى معين العائد.

ب– أهمية إدارة المخاطر

تبرز أهمية إدارة المخاطر من خلال التالي[2]:

- إن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخاصة في البيئة المعولمة وفي الصناعة المالية والمصرفية؛
- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي؛
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للبنك نتيجة توجه العمل المصرفي الكترونيا مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الالكترونية؛
- الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية؛
- تقدير المخاطر وتحديد التحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية البنك من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

ج : أهداف إدارة المخاطر

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي[3]:

– إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال المرتبطة بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر على جميع مستوياتها؛

حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والمستثمرين. إضافة إلى[4] :

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك ؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- الحيلولة دون وقوع خسائر محتملة؛

---

[1] : شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سابق، ص 121.

[2] : نبراس محمد عباس العامري، **استعمال النموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد21، العراق، 2012، ص197.

[3] : بن علي بلعزوز، إستراتجية **إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر ،العدد07، 2010.

[4] : فريزة دفاس، مرجع سابق، ص52.

- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.

الفرع الثاني: متطلبات ومراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

أولا: متطلبات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

في أي مؤسسة مصرفية تتوفر متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يقوم على نظام شامل وتشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل أربعة مراحل أساسية متمثلة في[1]

أ- وضوح محتوى إدارة المخاطر

إن حسن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يتم على نظام شامل يشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل أربعة مراحل أساسية متمثلة في:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية؛
- القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة، من خلال نظم المعلومات الملائمة؛
- اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها والتي يمكن لرأس المال تحملها؛
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر بمعايير مناسبة و اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ب- توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي

قد لا يولي بعض القائمين على البنوك الإسلامية أهمية كبيرة لهذا العنصر وتكتفي بتوظيف عاملين قد يحملون مؤهلات ولكنها غير مؤمنة برسالة البنك وليست متحمسة لإنجاحها، وهو ما يضعف الاكتشاف المبكر للمخاطر وبالتالي التحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية مما يخلق انسجاما بين العاملين بالبنك ورسالته ويخلق تقاليد مميزة عن البنوك التقليدية في جذب أصحاب الودائع كما أن التوظيف يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل الاكتساب للكفاءات ثم تقويتها بالتدريب والتكوين وأخيرا يجب المحافظة عليها بالتحفيز.

ج- إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر

فرض تطور النشاط البنكي توفير إدارة مستقلة لإدارة المخاطر للتعرف المبكر على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها بوجود إدارة مدربة في هذا المجال سيقوي من فعاليتها كما يجب أن تتوفر لديه المعلومات بشكل دائم ونشير في هذا الصدد أن حسب إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

- أن يكون للبنك لجنة مستقلة تسمى الجنة إدارة المخاطر؛
- تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر؛

[1] : مفتاح صالح، مرجع سابق، ص8.

- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر؛
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية.

د – استخدام نظام المعلومات والتقنيات الحديثة

أصبحت نظم المعلومات ضرورة قصوى، يجب أن تستخدمها البنوك الإسلامية لتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها إلى جانب الاستعانة بالأدوات التحليلية التي تساهم بفعالية في الوقوف على جميع أنواع المخاطر. إذ أن قدرة البنك على وضع استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر تعتمد على توفير أكبر قدر من المعلومات عن المخاطر[1].

هـ – بناء علاقة شرعية مع البنوك المركزية

لا تستطيع أن تستفيد البنوك الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير التقليدية للبنك المركزي لأنه لا يفرق بين أعمال البنوك الإسلامية وغيرها هذا ما جعلها في رواق غير متكافئ مع البنوك التقليدية في حالة تعرضها للعجز على سيولة لهذا يجب أن تعمل البنوك الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل جديد شرعي حتى تتمكن البنوك المركزية لمساعدتها على توفير السيولة عند الحاجة.

ثانيا: مراحل إدارة المخاطر

في إطار سعي البنوك نحو توفير إدارة فعالة للمخاطر بطريقة تضمن سرعة اكتشافها وتحديد مستوى المخاطر وحجم الخسارة المحتملة وتخفيض أثارها على أرباح البنك وملاءة رأس ماله وقد تم تنظيم مراحل أساسية لإدارة المخاطر فيما يلي توضيحها:

[1] : كوثر الأبجي، **المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، الأردن، 2008، ص26.

أ- تحديد المخاطر

تعتبر الخطوة الأولى في إدارة المخاطر هي تحديدها حيث كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عن مخاطر عدة وعليه فإن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة من أجل فهم وإدراك ومخاطر على مستوى كل عملية أو نشاط من أنشطة البنك [1].

ب- قياس المخاطر

بعد تحديد المخاطر المرتبطة بنشاط معين تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاث وهي: حجمه، مدته، احتمال حدوثه[2].

ج- ضبط المخاطر

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيت أن هناك ثلاث طرق أساسية للضبط وهي التجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

إن على إدارة المخاطر أن توازن ما بين العائد على المخاطرة وبين النفقات الأزمة لضبط هذه المخاطر على البنوك أن تقوم بوضع حدود دنيا للمخاطر من خلال السياسات و المعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية[3].

د- مراقبة المخاطر

إن على البنوك الإسلامية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادر مراقبة المهمة في وضع المخاطر لدى البنك بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك التعامل مع هذه المتغيرات[4].

الفرع الثالث: آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

نظرا لحدة وشدة تأثير المخاطر على البنوك وجدت آليات مناسبة لتعامل معها بغية الحد من تأثيرها وتخفيف حدتها. في مقدمتها التجنب ويقصد به:

---

[1] : مصطفى عبد الخالق أبو صلاح، **مخاطر تشغيلية حسب متطلبات بازل 2**، مذكرةماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا فلسطين، 2007، ص 25.

[2] : إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في رقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي**، معهد السياسات الاقتصادية، أطر سياسية ومعاصرة في رقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أبو ظبي، مارس 2006، ص 43.

[3] : نفس المرجع، ص 43.

[4] : نفس المرجع، ص ص 43، 44.

اتخاذ قرارات الحد من نشاط معين أو إيقاف النشاط كلية وذلك عندما ينطوي هذا النشاط على خسائر مختلفة لا تتوافر لها التغطية المناسبة[1]، حيث أن تجنب أو تفادي المخاطر من أساليب التعامل مع هذه الأخيرة فالتجنب يعني التخلي عن تحقيق عائد مقابل تفادي مخاطر.

أولا: التقليل (الضبط)

يعتمد هذه الأداة في حالة بنك يرغب في تحقيق عائد مقابل تحمل مخاطرة في حدود معينة يجب عليه أن يتخذ بعض الإجراءات والتدابير التي ساعده على التقليل من حدة المخاطر والخسائر المحتملة قدر الإمكان وجعلها في أدنى مستوياتها في حالة حدوثها. يمكن ذكر أهم هذه الأدوات كالتالي:

سياسة التنويع: عندما تظهر مشكلة الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر المالية يمكن التغلب عليها من خلال التنويع لذلك فإن البنوك لا بد عليها من القيام بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها إلى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى، حيث تقوم بتنويع محفظة قروضها في قطاع الواحد على أكثر من مشروع حتى تتفادى المخاطر التي تترتب عن ذلك فإن تعرض قطاع إلى خسائر وأزمات مالية يعوضه قطاع أخر[2].

الضمانات: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة البنوك إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد هذه الطريقة من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر علم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم[3].

وتتمثل الضمانات الشرعية في:

- **اختيار العميل المناسب:** هو أقوى الضمانات في عمليات البنك الإسلامي، وذلك من خلال قواعد وشروط موضوعية يجب توفرها في العميل كقوة مركزه المالي وسمعته وحسن قضاء الالتزامات.

درجة الضمان في حد ذاته: أي مدى سرعته في التحول إلى نقود.

- **رهن البضاعة:** تقوم هذه الآلية على رهن البضاعة المباعة مرابحة لصالح البنك لحين قيام العميل بسداد جميع الأقساط المستحقة عليه.

الاستعلام المصرفي: يعد جهاز الاستعلام المصرفي أداة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة حول كل ما يؤثر على النشاط المصرفي للبنك الإسلامي، وذلك من خلال التحري والاستقصاء بكل الطرق والوسائل الممكنة المشروعة عن وضعية العميل.

[1] : عبد الناصر براني أبو شهد ، مرجع سابق، ص 212.
[2] : صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص197.
[3] : مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

كفاية رأس المال : لا يوجد مانع للبنوك الإسلامية من الخضوع لمعايير الرقابة الدولية المتمثلة في اتفاقية بازل I وحتى III وذلك بعد تكييفها وفق خصوصيتها، ومن أهم ما يجب الالتزام بالوعد في المراجعة مثلا ليس التزام بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالموعود نتيجة عدم الوفاء بالوعد[1].

ثانيا: التحوط

التحوط هو تقليص الخسارة من خلال التنازل عن إمكانية الربح. من هذا المنطلق يمكن القول أن التحوط هدفه إدارة المخاطر والسيطرة عليها وهو المفهوم الحديث لوظيفة البنوك ونظر لاختلاف البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية وجب على البنوك الإسلامية إيجاد أذواق خاصة بها إن التحوط يصنف إلى ثلاث طرق هي[2]:

- **التحوط الاقتصادي:** يراد به أساليب التحوط التي لا تتطلب الدخول في ترتيبات تعاقدية مع أطراف أخرى فهو تحوط منفرد يقوم به الشخص الراغب في اجتذاب المخاطر من أبرز أساليبه تنويع الأصول الاستثمارية وتحقيق التوافق بين الإيرادات والمصروفات.
- **التحوط التعاوني:** هو قائم على علاقة تبادلية لا تهدف للربح كما هو الحال في التأمين التعاوني، ويمكن للبنك الإسلامي التحوط من شتى أنواع المخاطر من خلال صناديق تعاونية تنشأ لهذا الغرض.
- **التحوط التعاقدي** : المقصود به هو الأدوات التحويط القائمة على عقود المعارضة التي يراد بها الربح.
- نوجز أهم أدوات التحوط في:
- **العقود الموازية:** يجوز للبنك الإسلامي أن يدخل في عقد سلم موازي ليحمي نفسه من المخاطر المتعلقة بالسلم الأول، وعلى نفس المبدأ فإنه يجوز للبنك أن يجري عقد إستصناع موازي بحيث يدخل البنك مع عملية لعقد استصناع يكون البنك فيه صانعا والعميل مستصنعا ويكون الثمن فيه مؤجلا فيتحقق التحويل للعميل، وفي المقابل يدخل البنك مع مقاول منفذ في عقد الإستصناع يكون البنك مستصنعا، وذلك المقاول المنفذ صانعا ويكون العقد الثاني مرآة للأول مع استقلال كل واحد منهما مع الآخر والثمن فيه حالا غير مؤجل[3].
- **بيع العربون:** بيع العربون هو أن يشتري شخص ما سلعة ويدفع جزء من ثمنها للبائع ويقول له إلى لم أشتري منك فالدنانير لك"، ويعد هذا العقد ملزما في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذه، أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق

[1] : محمد محمود العلجوني ، البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادءها وتطبيقاتها المصرفية)، دار الميسرة، الأردن، 2008، ص 443.

[2] : وليد مصطفي شاويش ، **التحوط بتعليق مقدار محل العقد على أجل مستقبل في بيع السلم في ضوء هندسة مالية إسلامية**، المؤتمر الدولي منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية الإسلامية والصناعة المالية التقليدية، جامعة سطيف، الجزائر أيام 5 و6 ماي 2014، صص 25-27.

[3] : عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل**، الملتقى الدولي المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول،دبي، يومي 30 و31 يونيو 2009، صص 35، 36.

عليها فإذا نفد تدخل العلاوة في حساب الثمن أما إذا لم ينفذ لا يحق له استرجاعها وهو جائز لاعتباره ليس من أكل أموال الناس بالبطل بل هو دفع الثمن ضرر يلحق بصاحب المصلحة جراء تخلف الأول عن الشراء[1].

- **المشتقات والبدائل الشرعية:** نوجز أهم البدائل الشرعية التي أوجدتها البنوك الإسلامية في:

- **العقود الآجلة الإسلامية في إطار عقد السلم:** لقد كيفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفين على التعاقد على البيع بثمن معلوم بتأجيل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوط إلى أجل معلوم على أن لا يكون كلا البدلين مؤجلا[2].
- **المستقبليات في إطار عقد الإستصناع:** تعتبر من بين العقود التي يتم فيها تسليم البديلين في وقت لاحق وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز التعامل بها، وذلك لاعتبار تأجيل الثمن بالمثمن من بيع الدين بالدين وهو محرما شرعا وقد تم تكيفها على أساس عقد الإستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد كما اشترط أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا والتسليم في زمن معلوم وكيفية معلومة[3].

- **التصكيك الإسلامي:** لقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (صكوك الاستثمار) بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان ومنافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتئاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله[4].

ومنه فالتصكيك هو حصر وتجميع لمجموعة من الأصول المتشابهة وإنشاء سندات مقابلة لهذه الأصول وبيعها عن طريق التصكيك يمكن تحويل أصول غير سائلة إلى سندات متداولة تقوم على هذه الأصول.

---

[1] : محمد على القرى، **أساليب نقل المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية والاختيارات المالية**، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية والإسلامية، البحرين، يومي 18و19 ماي 2009، ص5.

[2] : أمال يعيش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير غير منشورة) جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 101.

[3] : نفس المرجع، ص 101.

[4] : سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية**، المؤتمر الدولي الخامس، الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، الأردن أيام 6-8 أكتوبر، 2012، ص3.

المطلب الثالث: مختلف صيغ والمخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية

الفرع الأول: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

أولا: التمويل بالمضاربة[1]

تعرف المضاربة على انها :" **عقدين المتشاركين في الربح، شريك يقدم مالا وشريك يقدم عملا (لذا قلنا هي شركة في الربح فقط)**" .

كما تعرف ايضا على انها: "**اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل لهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، وإذا لم تربح الشركة لم يكن الصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده.**

من التعريفين السابقين يتبين أن المضاربة عقد بين طرفين، أحدهما رب المال وهو الذي يشارك بماله والآخر يأخذ دور المضارب بهذه الأموال فيشارك بعمله وخبرته، فإذا تحققت الأرباح يتم تقاسمها بناء على ما تم عليه الاتفاق بينهما، أما الخسارة فتقع على رب المال إذا لم يكن هناك تعداو تقصير من المضارب الذي يخسر جهده وعمله. وبالتالي تقوم هذه الشركة على أساس واحدة من أهم قواعد العمل المالي الإسلامي وهي قاعدة "الغنم بالغرم".

شروط عقد المضاربة

- يجب أن تتوافر في عقد المضاربة مجموعة من الشروط هي:
- أن يكون رأس المال من النقود.
- أن يكون رأس المال معلومة من حيث المقدار والجنس والصفة لكل من رب المال والمضارب.
- ألا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب.
- أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب من الربح عند التعاقد، على أن يكون نسبة مئوية من الربح وليس مبلغ مقطوعة.
- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب على أن يكون أمينة عليه لا ضامنة، إلا في حالة التعدي أو التقصير.
- أن يكون للمضارب الحق في التصرف في المال وإدارته دون تدخل من رب المال.

ثانيا: التمويل بالمشاركة

تعرف المشاركة على أنها: "**عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح، فكل شريك يقدم مالا ويستحق الربح بالمال أو بالعمل حسب الاتفاق أما الخسارة فهي على المال وحسب نسبته**".

[1]: لمصادفة المختار ,طمبو عبد القادر ،**ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية** ، مذكرة الماستر، جامعة احمد دراية (ادرار) ،2019 ص9 .

كما تعرف ايضا المشاركة على انها: "**هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم، في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح ، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال**". [1]

فالمشاركة عقد بين طرفين أو أكثر، يساهم كل منهم بنسبة معينة في رأس المال، بحيث يتم اقتسام، الأرباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه، على أن تشترك جميع الأطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم. وتعتبر أسلوبا من أساليب التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية التي تدخل كشريك بنسبة من رأس المال في المشاريع التي تراها مناسبة.

شروط عقد المشاركة[2]

- أن يكون رأس المال من النقود المتداولة التي تتمتع بالقبول العام، مع أن يكون معلومة ولا يشترط تساوي حصة كل شريك.
- أن يتم تقديم رأس المال من الأطراف، دون أن يكون دينا في ذمة أحد الشركاء
- أن يتم تحديد نصيب كل شريك في الربح على أن يكون جزء مشاعة غير محدد المقدار، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك مع الآخر في الربح؛ أما الخسارة فتوزع حسب نسبة مشاركة كل طرف في رأس المال إلا إذا وقعت بسبب تقصير أو إهمال من أحد المشاركين فيتحملها وحده.
- أن يتم توزيع الربح بعد اقتطاع كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتقليب المال في دورة تجارية كاملة.

ثالثا: صيغة التمويل بالإجارة

تعرف الاجارة على انها: "**عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة، او موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم". كما تعرف ايضا على انها: عقد يرد على منافع الأعيان المؤجرة (محل العقد) التي يسلمها المؤجر للمستأجر لينتفع بها مقابل أجرة معلومة، ومعه يظل المؤجر محتفظا بملكية العين المؤجرة، التي يلتزم المستأجر بردها إليه بعد انتهاء مدة الإيجار**".

شروط عقد الاجارة

- أن يكون المؤجر مالكة للمنفعة، فلا يتعلق بها حق للغير.
- أن تكون المنفعة معلومة علما نافية للجهالة.
- أن يكون الثمن معلومة جنسا ونوعا وصفة.
- أن تكون مدة التأجير معلومة.

[1] : لمصادفة المختار ,طمبو عبد القادر ،ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، مذكرة الماستر، جامعة احمد دراية (ادرار) ،2019 ص10 .

[2] : نفس المرجع ص11 .

- يتحمل المؤجر كامل المسئوليات المتعلقة بملكية العين المؤجرة وما يتبعها من هلاك ، على أن تقع مسئوليات استخدامها على المستأجر وحده .

رابعا: التمويل بالمرابحة

تعرف المرابحة على انها: " **بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح؛ معلوم للعاقدين" كما تعرف ايضا على انها : " عقد بين العميل والمصرف، يبيع من خلاله المصرف سلعة محددة من طرف العميل على أن تكون كل من تكلفة الشراء والربح معلومين**".

من التعريفين السابقين يتضح أن المرابحة نعتبر شكلا من أشكال التمويل التي تعتمدها المصارف الإسلامية، حيث يمول العميل (المشتري) بسلعة معينة من البائع (المصرف) بتكلفة شراء وربح معلومين لكلا المتعاقدين.

شروط عقد المرابحة

- أن يكون ثمن السلعة معلومة.
- أن يكون الربح معلومة لأنه جزء من الثمن.
- أن يكون المبيع حاضرة وبجميع المواصفات المتفق عليها في العقد.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خاليا من أي ربة.

خامسا: التمويل بالسلم [1]

يعرف السلم على انه: " **عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، والمبيع آجل أو مؤجل**".

شروط عقد السلم

- السلع التي يجري فيها عقد السلم تشمل كل ما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته ويثبت دينا في الذمة، سواء كانت من المواد الخام أم المزروعات أم المصنوعات.
- يجب أن يحدد لعقد السلم أجل معلوم، إما بتاريخ معين، أو الربط بأمر مؤكد الوقوع ولوكان ميعاد وقوعه يختلف يسيرة لا يؤدي للتنازع كموسم الحصاد.
- الأصل تعجيل قبض رأس مال السلم في مجلس العقد ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة ولو بشرط، على أن لا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن الأجل المحدد للسلم.
- لا يجوز جعل الدين رأس مال للسلم لأنه من بيع الدين بالدين.

[1] لمصادفة المختار ,طمبو عبد القادر ،ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، مذكرة الماستر، جامعة احمد دراية (ادرار) ،2019 ص12 .

سادسا: التمويل بالقرض الحسن

عرف القرض الحسن على أنه :" **عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه نفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما**".

خطوات التمويل بالقرض الحسن

- يتقدم طالب القرض بطلب مكتوب إلى المصرف يسجل فيه بياناته الشخصية والغرض من القرض.
- تتم دراسة الطلب للتأكد من كفاءة العميل في عمله وسلوكه الشخصي في الوفاء بالتزاماته.
- يتم تقديم الضمانات المطلوبة للمصرف الشخصية والعينية.
- يتابع المصرف تسديد أقساط القرض دون الحصول على فائدة. تسليم المصرف القرض للعميل بعد استقطاع المبلغ المتفق عليه باعتباره مصاريف إدارة القرض.[1]

الفرع الثالث: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية هنا عدة مخطر تواجه المصارف الاسلامية

قمنا في هذا الفرع بتسليط الضوء على مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية ، و البنوك الاسلامية كغيرها من المؤسسات المالية عرضتا للعديد من المخاطر ،و من المخاطر ما هو مشابه للمخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية.

كما سيتم التطرق اليها على النحو التالي:

أولا: مخاطر الائتمان[2]

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثلا في حالة عقد السلم أو الاستصناع)، أو أن عليه أن يسلم أصولا (مثلا في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة.

وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل.

[1] صالح صالحي، **المنهج التنموي في الاقتصاد الإسلامي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فحات عباس ، سطيف، الجزائر، سنة 2006، ص: 406-408.

[2] خلف الله يوسف, معاش قويدر , التحوط وإدارة مخاطر الائتمان والتمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2014-2017),**مجلة الاقتصادية** ,المجلد:12-العدد:02 (2021),ص37.

مفهوم خطر الائتمان (عدم السداد):

بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق أو من الأحداث المرتبطة بالمتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الاقتراض وهناك ثلاث محددات تساهم تشخيص مخاطر الائتمان:

محددات مخاطر عدم الدفع:

بصفة عامة تكون درجة مخاطر عدم الدفع بدلالة ثلاث محددات هي توزيع رقم الأعمال، خصائص الزبائن آجال التسديد الممنوحة للزبائن:

توزيع رقم الأعمال: إن تركيز الصادرات على عدد قليل من الزبائن وفي منطقة جغرافية محددة يمثل محددا لخطر عدم

الدفع، فبهذا التمركز يحدث ثغرات ومشاكل للمؤسسة المصدرة في حالة امتناع أحد الزبائن عن التسديد، فكلما كانت المنطقة الجغرافية للزبائن المستوردين محددة، كلما زاد احتمال تأثر المؤسسة بالأزمات الاقتصادية والسياسة المحتملة الحدوث.

خصائص الزبائن: تبرز هذه الخصائص من خلال قدم العلاقات مع الزبون فإذا كان زبائن المؤسسة المصدرة معروفين عندها وسبق التعامل معهم، فإن هذه المخاطر تكون بدلالة عدم الحوادث (حوادث الدفع) التي سبق وقوعها في الماضي مع كل واحد منهم، فقط نظرا للثقة المكتسبة فيهم، وأي علاقة دولية جديدة ترفع من حدة مخطر القرض للمؤسسة المصدرة ما عدا إذا كان للزبون شهرة عالمية، أي أنه معروف وموثوق به

آجال التسديد: آجال التسديد الذي تم تفويضه، يؤثر فعلا على وضعية المؤسسة الدائنة، فكلما طالت مدة الاستحقاق كلما زادت حدة خطر القرض خلال هذه المدة، المستورد قد يتعرض للإفلاس أو لأزمة مالية أو تحدث تقلبات سياسية تمنعه من تنفيذ التزامه بالدفع.

ثانيا: مخاطر سعر الصرف

قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة, ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إرادات المؤسسات المالية الإسلامية، لأن هذه الأخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة.

ثالثا: مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تحدث من صعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو ببيع الأصول وكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فأن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالا لمقابلة

متطلبات السيولة عند الحاجة وإضافة لذلك، لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الإسلامية. ولهذا، فلا يتوفر للبنك الإسلامي خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.[1]

أسس اتفاقية بازل:

تعزيز إطار رأس المال العام :

كشفت الأزمة المالية لعام 2007 أن البنوك بحاجة إلى مستويات أعلى من رأس المال لاستيعاب الخسائر المحتملة، لذلك فإن رأس المال الأعلى والأفضل يعتبر التغيير الرئيسي الذي جاءت به اتفاقية بازل 3. حيث قامت بزيادة جودة وكمية رأس المال تدريجيا خلال الفترة الانتقالية من عام 2013 حتى عام 2019 استنادا إلى الجداول الزمنية للتنفيذ.

الجدول (1-1): زيادات الحد الأدن لمتطلبات رأس المال حسب بازل 3

متطلبات رأس المال والهامش الإضافي			
	حقوق المساهمين CET1	الفئة 1 لرأس المال	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	% 8
الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال	% 2.5		
الحد الأدنى + الهامش الإضافي	%7	%8.5	% 10.5
نطاق الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية	% 2.5-0		

المصدر : فاطمة الزهراء مغبر، **اتفاقيات بازل 03 وادارة المخاطر في البنوك الاسلامية** ،مجلة الاقتصاد و الادارة ، المجلد:18-العدد: 2,(2020),ص46.

تم رفع الحد الأدنى لحقوق المساهمين من 2% إلى 4.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر RWA في جانفي 2015، وهي تمثل نسبة عالية من رأس المال كرأس مال عالي الجودة مما يسمح بامتصاص أكبر للخسارة.

ويتم استكمالها ب2.5 % من الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال ليتم التوصل إلى 07 % من حقوق المساهمين بحلول عام 2019. بالإضافة إلى زيادة الحد الأدنى النسبة رأس المال من الفئة الأولى من 04% إلى 06%.

بالإضافة إلى تعزيز رأس المال من حيث المفهوم والحد الأدنى تم إضافة هامشين إضافيين لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على الصدمات المعاكسة والخسائر غير المتوقعة.

الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال (CCB): يتعين على البنوك الاحتفاظ بهامش إضافي للحفاظ على رأس المال قيمته 2.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بهدف استيعاب الخسائر في الأوقات العصيبة.

[1] فاطمة الزهراء مغبر, اتفاقية بازل 3 و ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية بنك نيجارا ماليزيا, **مجلة الاقتصاد و الادارة**, المجلد:18-العدد: 2,(2021),ص46.

الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية (CB): في بعض الأحيان يتعين على البنوك الاحتفاظ بهامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية يتراوح من 0% إلى 2.5 % من الموجودات المرجحة بالمخاطر بهدف تقليل التقلبات الدورية للإقراض المصرفي من خلال إبطاء الإقراض خلال فترة الازدهار.

معايير السيولة:[1]

نسبة تغطية السيولة LCR: تهدف إلى تعزيز المرونة قصيرة الأجل للبنك لتحمل اضطرابات السيولة المحتملة على مدى 30 يوما، حيث تتطلب اتفاقية بازل 3 من البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة HQLA كافية لتغطية صافي التدفقات النقدية لمدة 30 يوما من الإجهاد.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

نسبة صافي التمويل المستقر NSFR: وهي نسبة طويلة الأجل تهدف إلى توفير هيكل استحقاق مستدام للأصول والمطلوبات خلال فترة زمنية قدرها عام واحد، حيث تتطلب اتفاقية بازل 3 من البنوك أن تحتفظ بالحد الأدنى من مصادر التمويل المستقرة في البنك على مدى سنة واحدة. توضح القيمة المرتفعة لنسبة صافي التمويل المستقر أن البنك أكثر استقرارا .

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

نسبة الرافعة المالية LR: قدمت بازل 3 نسبة الرافعة المالية غير القائمة على المخاطرة كإجراء مساند تهدف من خلاله إلى الحد من نمو البنوك بشكل كبير عن طريق وضع حد للمبلغ الذي يمكن أن يقترضه البنك بالنسبة لقاعدته الرأسمالية.

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{قياس رأس المال}}{\text{قياس التعرض}} \geq 03\%$$

قياس رأس المال نسبة الرافعة المالية = قياس التعرض قياس رأس المال هو مقدار رأس المال من الفئة الأولى، وقياس التعرض يمثل القيمة المحاسبية للبنود المدرجة في الميزانية بالصافي من المخصصات المحددة وتعديلات التقييم.[2]

[1] مرجع سبق ذكره ص64.

[2] فاطمة الزهراء مغير, **اتفاقية بازل 3 و ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية بنك نيجارا ماليزيا**, مجلة الاقتصاد و الادارة, المجلد:18-العدد: 2,(2021),ص47.

على الرغم من أن لجنة بازل قد اقترحت نسبة 03% كحد أدنى من الرافعة المالية، فإن المنظمين الأمريكيين وضعوا نسبة رافعة أعلى تعرف باسم نسبة الرافعة التكميلية المحسنة (e-SLR) للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية (G-SIBs) بنسبة SLR لا تقل عن 605% على أساس موحد ويجب أن تحافظ شركات الإيداع التابعة لها على SLR بنسبة لا تقل عن 06%.

معايير السيولة: إن معايير السيولة لاتفاقية بازل 3 تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك الإسلامية، وذلك راجع لعدم وجود أسواق مالية إسلامية متطورة وعدم وجود أدوات استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

نسبة تغطية السيولة : إن الالتزام بنسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل 3 هو التحدي الأكبر للبنوك الإسلامية، فمن

الصعب جدا على المصارف الإسلامية تغطية الفجوات التمويلية قصيرة الأجل خلال فترة 30 يوما، وذلك راجع إلى قلة الأدوات السائلة المتوافقة مع الشريعة بسبب النقص العام في المعروض من HQLA على المدى القصير وعدم وجود أسواق ثانوية وعدم وجود تعاملات بين البنوك.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30يوم}} \geq 100\%$$

نسبة صافي التمويل المستقر :

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

يتكون مبلغ التمويل المستقر المتاح حسب IFSB من إجمالي رأس المال والحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على أساس المشاركة في الأرباح UPSIA ذات أجال استحقاق فعلية أو متبقية لسنة أو أكثر، المطلوبات (الودائع الجارية) أو الصكوك المصدرة ذات أجال استحقاق فعلية أو متبقية لسنة واحدة أو أكثر والجزء المستقر من الودائع و/أو UPSIA ذات آجال استحقاق أقل من سنة.[1]

أما مبلغ التمويل المستقر المطلوب حسب IFSB فيتم تخصيص معامل تمويل مستقر مطلوب محدد لكل نوع من أنواع الموجودات، بحيث تحصل الموجودات التي تعد أكثر سهولة على معامل أكثر انخفاضا.

[1] نفس المرجع السابق ص47.

نسبة الرافعة المالي[1]: إن الالتزام بنسبة الرافعة المالية ليس صعبا بالنسبة للبنوك الإسلامية نظرا لأن التمويل الإسلامي أقل عرضة للانخراط في منتجات عالية الاستدانة بسبب متطلبات الشريعة.

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرض للمخاطر}} \geq 03\%$$

عادة ما يتم استبعاد الأصول الممولة من PSIAs من قياس التعرض لأنها غير مدرجة في الشريحة الأولى من رأس المال، إلا إذا كانت أحد مصادر المخاطر التجارية المنقولة، وفي هذه الحالة يتم إدراج نسبة هـ من هذه الأصول في قياس التعرض وتعتبر كما لو تم تمويلها من رأس مال المساهمين.

يتم تحويل البنود خارج الميزانية (على سبيل المثال: تسهيلات السيولة، بدائل اتفاقيات الشراء ...الخ) وتدرج في قياس التعرض باستخدام معامل تحويل ائتماني بنسبة 100%، بينما يتم تطبيق معامل تحويل ائتماني بنسبة 10% في حالة الالتزام القابل للإلغاء دون شروط في أي وقت ممكن من دون إشعار مسبق، ولا يتم إدراج الموجودات المصككة في نسبة الرافعة المالية.

رابعا: مخاطر التشغيل [2]

مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناجمة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة، أو التي تنجم عن الحوادث الداخلية في المصرف كما تشمل أيضا المخاطر القانونية حيث اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءا من المخاطر التشغيلية، ويمكن أن تنتج هذه المخاطر عن عوامل داخلية وخارجية وتتسبب بخسارة للمصرف سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

أ- **إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية** : إن الإدارة هذه المخاطر درجة كبيرة من الصعوبة وتحتاج إلى إدارة عليا تؤسس لمعايير فعالة من اجل التقليل منها مع الأخذ في الحسبان كل ماله صلة بمخاطر التشغيل، لأن معرفة هذه المخاطر وإدارتها وتقويمها هي من بين العوامل الرئيسية في نجاح المصارف إسلامية كانت أو البنوك تقليدية وتحقيقها لأهدافها المنشودة.

إدارة المخاطر التشغيلية وفق لجنة بازل: في يوم 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من طرف المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي قبل نهاية شهر ماي 2001 كان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام.

[1] نفس المرجع السابق ص47.

[2] محبوب علي، سنوسي علي، **ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا**، مجلة دراسات و ابحاث، المجلد 11-العدد:4 ،2019، ص401.

ب–أنواع المخاطر التشغيلية:

ترى لجنة بازل أن لهذه المخاطر تعبير له عدة معاني في الصناعة المصرفية، وعلى ذلك فإن البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص لها، ويمكن تحديد أنواع هذه المخاطر المتعلقة بأحداث معينة والتي تنطوي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة، منها:

- **الاختلاس والاحتيال المالي والجرائم الناجمة عن فساد ذمم الموظفين:** في دراسة اعتمدت مراجعة لخمس سنوات في عدد من البنوك العالمية، تبين أنه 60% من حالات الاختلاس قام بها موظفون في البنوك، منها 20% قام بها مديرون، وأن ما نسبته 85%من خسائر البنوك كانت بسبب عدم أمانة الموظفين، ومبدئا فإنه من المفترض أن تكون المصارف الإسلامية أقل عرضة لهذا النوع من المخاطر نظرا للأهمية التي يفترض أن توليها هذه المصارف للمستوى الأخلاقي لموظفيها والبيئة الأخلاقية التي يتوجب توفرها في المعاملات داخليا وخارجيا.
- **مخاطر ناجمة عن أخطاء بشرية للموظفين:** قد تكون غير مقصودة ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة، كما تتعرض المصارف الإسلامية بجدية لهذا النوع نتيجة لنقص الكوادر والخبرات والمؤسسات التي تعني بتدريب المهارات للكوادر البشرية اللازمة للمصارف وخاصة في ظل واقع توسعها السريع .
- **مخاطر التزوير:** وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها، وتقدر إحدى الدراسات الإحصائية أن جرائم التزوير تشكل 1810% من أسباب خسائر البنوك.
- تزييف العملات قدرت إحدى الجهات الأمريكية المسؤولة أن كمية العملات النقدية المزورة من عملة الدولار والمتداولة خارج الو.م.أ والتي لا يتمكن أي خبير من كشف تزويرها بحدود البليون دولار، والذي يبين حجم هذه المشكلة .
- **السرقة والسطو،** والمخاطر الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الآلي".
- **المخاطر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية:** وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية وتشمل بطاقات الائتمان، ونقاط البيع بالبطاقات، واستخدام الإنترنت، والهاتف والجوال، وكذلك الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونيا.
- مخاطر ناشئة عن أخطاء أو أعطال أو عدم كفاية في البرامج التقنية المستخدمة في المصارفها
- **المخاطر القانونية:** حيث تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد ونستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها:
- المخاطر الناجمة عن الأخطاء في المستندات أو العقود أو التوثيق.
- المخاطر الناجمة عن الفساد وعدم فعالية النظام القضائي في بلد ما.
- اتخاذ بعض الإجراءات
- المخاطر الناجمة عن التأخير في القانونية في المواعيد المحددة.

- المخاطر الناجمة عن المخالفات في بعض القوانين، كمخالفة قوانين مكافحة غسيل الأموال أو مكافحة الإرهاب، وكذا القوانين المقيدة لتحويل العملات والعملات الالكترونية أو تداول العملات حيث تعتبر المصارف الإسلامية أكثر عرضة لهذه المخاطر نظرا التعدد العقود واعتمادها على صيغ مختلفة لكل منها لكل منها شروطها وإجراءاتها الخاصة.

المخاطر السياسية في ظل العولمة والسيطرة الأحادية تقريبا على العالم وعلى المنظمات الدولية ومن ذلك القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى أو عن مجلس الأمن أو المنظمات الدولية الأخرى بالحصار الاقتصادي أو المقاطعة الدولة ما أو لمؤسسة بذاتها.2

3.4. طرق إدارة مخاطر التشغيل في المصارف الإسلامية[1]: إن الطرق المتاحة لتحديد وإدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية، حيث نجد الطرق التقليدية الموحدة التي لا تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي متاحة بدرجة متساوية للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة لذلك هناك حاجة التكييف الأدوات التقليدية أو لتطوير أدوات جديدة متوافقة مع المقتضيات الشرعية وبالمثل فإن عمليات ونظم التحكم الداخلى، والمراجعة الداخلية والخارجية جميعها قابلة للتطبيق من طرف المؤسسات المالية الإسلامية تماما مثلها مثل المؤسسات التقليدية، فإن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة لتطوير هذه الإجراءات والعمليات بدرجة أكبر تجعلها قادرة على التعامل مع المخاطر الإضافية الخاصة بها.

طرق احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية:[2]

كان اعتماد سابقا بشكل شبه كلي على الرقابة والتدقيق الداخلي لغرض إدارة وتقييم مخاطر التشغيل، وعلى الرغم من أهميتها غير أنه شهدت السنوات الأخيرة تطورات في إدارة هذه المخاطر حيث اعتمدت على الهياكل والعمليات المحددة لتحقيق هذا الهدف، بحيث أن توفر مجموعة من برامج إدارة المخاطر التشغيلية يوفر قدرا أكبر من الأمان والسلامة، حيث أخذت المؤسسات المصرفية والهيئات الدولية المختصة تتجه نحو التقدم في معالجة المخاطر التشغيلية بنفس مستوى أهمية مخاطر الائتمان والسوق.

يبقى اختيار المنهج المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية يعتمد على عدة عوامل أهمها حجم البنك وتطوره وطبيعة مستوى أنشطته، وهناك عدة عوامل أساسية الضمان فعالية إطار إدارة هذه المخاطر بغض النظر عن

حجم البنك أو نطاق عمله ويشمل ذلك توفر الاستراتيجيات الواضحة وفصل المسؤوليات بالإضافة إلى فعالية إعداد التقارير الداخلية وخطط الطوارئ ومدى كفاءة مجلس الإدارة والإدارة العليا وتوفر نظام رقابة داخلية فعال ومتين وتحديد الصلاحيات

[1] نفس المرجع السابق ،ص402.

[2] محبوب علي، سنوسي علي، ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا، مجلة دراسات و ابحاث، المجلد 11-العدد:4 ،2019، ص406.

وبشكل عام فإن الهدف من طرح المخاطر التشغيلية ليس زيادة رؤوس أموال البنوك وإنما التأكد من زيادة قدرتها على حسن إدارة ومواجهة المخاطر التشغيلية، ويعتمد المنهج المستخدم في قياس رأس المال اللازم على درجة التطور والتعقيد الإحصائي في عمليات وأنشطة البنك.

وفيما يلي أهم المناهج والطرق الملائمة لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في ورقة بازل الإسترشادية:

الطريقة الأولى: منهج المؤشر الأساسي :Basic Indicator Approach يتم احتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات، حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر حاصل ضرب إجمالي الدخل في نسبة ثابتة (ألفا- Alpha) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل في الورقة الإسترشادية ب 15%، ويتم الاحتساب وفق المعادلة التالية:

متطلبات رأس المال = متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات x ألفا.

$$K_{BIA} = (\sum (GI1.... n * \alpha))/n$$

حيث :KBIA :متطلب رأس المال، :GIالدخل الإجمالي السنوي لأخر 3 سنوات nعدد السنوات

ة: النسبة الثابتة (ألفا) وحددتها اللجنة بنسبة 15%.

ب. الطريقة الثانية: المنهج المعياري(Standardized Approach (SA : بالرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضا عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل وبالتالي تكون أكثر مرونة من منبج المؤشر الأساسي.

وتحتسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة وفقا للجدول التالي:

جدول (1–2). تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية	المؤشر indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الاجمالي	β1=18%
	تمويل التجارة و التداول	الدخل الاجمالي	β2=18%
الاعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزأة	الدخل الاجمالي	β3=12%
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الاجمالي	β4=15%
	المدفوعات و التسويات	الدخل الاجمالي	β5=18%
	خدمات الوكالة	الدخل الاجمالي	β6=15%
أخرى	خدمات ادارة الاصول	الدخل الاجمالي	β7=12%
	خدمات الوساطة	الدخل الاجمالي	β8=12%

المصدر:ورقة بازل الاسترشادية 2003

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

متطلبات رأس المال =[(متوسط إجمالي الدخل لكل وحدة عمل) x (بيتا لكل نشاط)] /3

$$3K_{TSA} = [\sum years\ 1\text{-}3 \max (GI_{1\text{-}8} \times ß_{1\text{-}8})]/$$

حيث أن :KTSA :متطلبات رأس المال،GI: الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية.

β:النسبة الثابتة (بيتا) وحددتها اللجنة بنسبة محدد الكل نشاط كما هو مبين في الجدول أعلاه.

قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالبا مما يؤدي بمتطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضا، ولكن بما انه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة فإن ذلك سيكون إجمالي متطلبات رأس المال الإجمالي وحدات العمل موجبا، وفي حالة ما إذا كانت الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الاحتساب.

خامسا: مخاطر الثقة

كما قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي. وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها.

سادسا: مخاطر الإزاحة التجارية

هذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين. ويحدث ذلك عندما تقوم البنوك بسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بدعم عائدات الودائع على أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها.

المطلب الرابع: اتفاقية بازل و البنوك الإسلامية.

تأسست لجنة بازل من مجموعة من الدول الصناعية الكبرى في نهاية العام 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث و ازدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك[1].

وتهدف لجنة بازل إلى تحقق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في [2]:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة بين البنوك المركزية.

الفرع الأول: مقررات بازل I

قامت مقررات لجنة بازل بتصنيف الدول إلى مجموعتين: الأولى ذات مخاطر متدنية وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالإضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية. أما الثانية فهي عالية المخاطر وتضم بقية دول العالم.

وركزت اتفاقية بازل علي الجانب المالي الخاص بالبنوك وخاصة الملاءة التي تحافظ علي استقرار البنك وحمايته من الإفلاس.

[1] : سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر** بالبنوك، ص31.

[2] : عبد المطلب معبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، ص81.

أولا: معدل كفاية رأس المال وفق بازل 1: ويعطى معدل الكفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1 كما يلي:

$$\frac{\text{رأس}(2\text{ الشريحة}+1\text{ الشريحة})}{\text{مجموع الالتزامات والتعهدات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية[1]:

- ربط إحتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.
- تقسيم رأس المال إلى شريحتين:

أ- الشريحة الأولى : رأس المال الأساسي. ويتكون من: رأس المال المدفوع، الإحتياطيات المعلنة العامة والقانونية، الأرباح المحتجزة باستثناء القيم المعنوية مثل الشهرة والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك التابعة أو المتبادل معها.

ب- الشريحة الثانية : رأس المال التكميلي. ويتكون من: إحتياطيات غير معلنة، إحتياطيات إعادة تقييم الأصول، مخصصات المكونة لمواجهة مخاطر عامة، القروض المساندة (قروض متوسطة وطويلة الأجل من المساهمين)، أدوات رأسمالية أخرى تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.

وهناك شروط يجب احترامها في رأس المال، وتتمثل في:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- ألا تزيد نسبة القروض المساندة عن 50% من رأس المال الأساسي، من أجل عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.
- إخضاع احتياطيات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55% من قيمتها للتحوط من مخاطر تذبذب أسعارها في السوق، و احتمال خضوع هذه الفروقات للضريبة عند بيع الأصول.
- القروض المساندة يتم سدادها في حالة الإفلاس بعد حقوق المودعين و قبل المساهمين، ويزيد أجلها عن خمس سنوات، على أن يخصم 20 % من قيمتها كل سنة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجل استحقاقها.
- الحد الأقصى للمخصصات العامة 1,25 % من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر.
- يشترط لقبول أية إحتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح و الخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها. و تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما في الجدول التالي:

[1] : ناصر سليمان، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، ص63.

الجدول (1–3): أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + القروض الممنوحة للحكومات المركزية والبنوك المركزية والقروض بضمانات نقدية و بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + الممنوحة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
10 إلى 50%	القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنيا)
%20	القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية و بنوك دول منظمة OECD + النقدية رهن التحصيل.
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها.
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + القروض الممنوحة للقطاع الخاص + القروض الممنوحة خارج دول منظمة OCED ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام + القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة ، ص 66.

كما تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي : يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل تحويل الائتمان (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية كما هي موضحة في الجدول:

الجدول (1–4): معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تقوم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستندية).

المصدر: ناصر سليمان، نفس المرجع السابق، ص 66.

ثانيا : الصيغة المقترحة لتطبيق اتفاقية بازل 1 في البنوك الإسلامية [1]

بعد صدور قرارات لجنة بازل 1 لسنة 1988 حاول بعض الخبراء المصرفيين تكييفها وما يتلاءم بالبنوك الإسلامية، وبما أن "بازل 1 " ركزت على المخاطر الائتمانية سنتناول ما كيفه الخبراء حولها؛ لتطبيقه في البنوك الإسلامية .

إذ يمكن تقسيم عمليات البنوك الإسلامية إلى عمليات المشاركة وعمليات المداينة؛ حيث تم تحديد وزن مخاطرة لكل نوع من هذه العمليات كما يأتي[2]:

- الصيغ القائمة على المشاركة في (الربح والخسارة)؛ كالمضاربة والمشاركة والاستثمار المباشر) يحدد لها معامل ترجيح 100%.
- الصيغ القائمة على (المديونية) والصيغ الأخرى ، ك (المرابحة السلم والاستصناع والإيجار والقرض الحسن) نفرق بين حالتين اثنتين :
  - معاملات غير مضمونة ضمانا كاملا برهن يكون معامل ترجيحها 100%.
  - معاملات مضمونة ضمانا كاملا برهن عقاري يوضع لها حد أدنى للترجيح هو 50%، وذلك قياسا على القروض المضمونة برهونات عقارية، والتي حددت لها لجنة بازل معامل ترجيح 50 %؛ ونظرا لاختلاف طبيعة صيغ التمويل الإسلامية فيما بينها فقد وضعت لها نسبة كحد أدنى، ويمكن للبنك الإسلامي أن يغير في هذه النسبة متى رأى أن درجة المخاطرة في أي صيغة تكون أكبر.

أما بالنسبة للنشاطات خارج الميزانية فلا نرى أن هناك اختلافا في عمليات البنوك الإسلامية عن سائر البنوك ؛ حيث تعمل بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية ...؛ أي: لا مانع من استخدام الأوزان نفسها المقررة في لجنة بازل.

الفرع الثاني: مقررات بازل 2[3]

بعد تطبيق اتفاقية بازل الأولى ظهرت عليها عيوب ونقائص، حيث حتمت على البنوك إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، ويرجع هذا إلى تنوع المخاطر التي تتعرض لها، بالإضافة إلى تطور الأدوات المالية والمصرفية. لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لحساب كفاية رأس المال بعد أن أضافت لها المخاطر السوقية وتم ذلك في جانفي 1996م ومع تلقي المالحظات وإدخال التعديلات عليها أخذت شكلها النهائي سنة 1998م. ومن بين الطرق الإحصائية التي اقترحتها اللجنة لقياس المخاطرة السوقية نجد مقياس(VAR) القيمة المقدرة للمخاطرة إضافة إلى جملة من المقاييس الأخرى. وتصبح العلاقة كما يلي:

$$\frac{\text{رأس(الشريحة1+الشريحة2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة المخاطرة بأوزان+ مقياس المخاطرة السوقية}\times 12.5} \geq 8\%$$

[1] تقرارت يزيد، قادري نملة، **تفعيل معايير لجنة بازل لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك الإسلامية**، مجلة المصارف، العدد: 58، 2017، ص: 85.

[2] سليمان ناصر، **اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية**، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، يومي 05 و06 من ماي 2009 م، ص: 11-12.

[3] : حلوة لقمان ، مرجع سبق ذكره، ص42. 45.

أولا: الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل

هناك ثلاث دعائم وهي كما يلي :

الدعامة الأولى : الحد الأدنى لرأس المال: وهي طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة واللازم لمواجهة مختلف المخاطر، حيث جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان دون إدخال تعديلات تذكر على المخاطر السوقية، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل1 [1]، وقد منح الاتفاق الجديد للبنوك الخيار في تبني إحدى الطرق الثلاثة لتقييم مخاطر الائتمان:

المنهج الموحد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان: وهي طريقة مقترحة لكل البنوك، تقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة الأصول البنوك، اعتمادا على التنقيط الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية.

طريقة التصنيف الداخلي IRB: حيث يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها.

طريقة التصنيف الداخلي المتقدم : يعتمد على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر البنك خلال مدة معينة، و استخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان. وهي تمكن البنوك من تحديد متطلباتها من رأس المال بدقة. أما بالنسبة لمخاطر السوق فترك الخيار للبنوك في تبني أحد الأسلوبين:

- الطريقة المعيارية.
- طريقة النماذج الداخلية.

و بالنسبة للوافد الجديد على نسبة كفاية رأس المال (خاطر التشغيل) فإن للبنوك الخيار في تبني إحدى الطرق الثلاث لقياسها:

- طريقة المؤشر الأساسي.
- الطريقة المعيارية (القياسية).
- طريقة القياس المتقدم .

الدعامة الثانية : المراجعة الرقابية لرأس المال :[2] حيث تم إضافة بنود تتعلق بدور الهيئات الرقابية على البنوك والتي تعنى بمراقبة كفاية رأس المال و أساليب إدارة المخاطر، وكذا تطوير نظم الرقابة الداخلية. وقد بني هذا الركن على أربعة مبادئ وهي على النحو التالي:

[1] : ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

[2] : حلوة لقمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

- وجود إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال، بالإضافة إلى نظام شامل ومتكامل لتقييم المخاطر وتخصيص رأس المال الكافي لمواجهة هذه المخاطر.
- قيام المراقبين بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك المتعلقة بكفاية رأس المال، ومدى التزامها بالنسب القانونية الموضوعة لمراقبة رأس المال .

قيام البنك بالعمل على تحقيق مستويات أعلى من نسب الحد الأدنى لرأس المال، ووجود سلطة تجبر البنك على حيازة رأس مال يزيد عن الحد الأدنى.

التدخل المبكر للمراقبين لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب لمواجهة خسائر البنك، و إلزام الإدارة باتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة الوضع، إذا لم تتم المحافظة على رأس المال وإعادته لوضعه السابق.

الدعامة الثالثة : انضباط السوق : تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين و تدعيم درجة الأمان و الصلابة في البنوك و المنشآت التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها و معرفة مقدرتها على إدارة المخاطرة، أي التمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك و مدى ملاءمة رأس المال لمواجهتها، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية إتاحة المزيد من المعلومات حول رأسمالها، وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، والأساليب المتبعة لتحديد حجم المخاطر وإدارتها.

وتكتب الصيغة النهائية لكفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{رأس إجمالي المال}}{\text{مخاطر الإئتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

ثانيا: اتفاقية بازل 2 والبنوك الإسلامية

لقد أجريت عدة تعديلات على قرارات بازل الأولى، وتم إصدار قرارات جديدة تمثلت في بازل 2 وذلك في جوان 1999 م، واعتماد النسخة النهائية لها وتطبيقها في جوان 2004.

أ. **الأخطار الائتمانية حسب اتفاقية بازل 2:**

من القرارات التي أصدرتها لجنة بازل2 إعادة النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك ؛ وذلك باستعمال ثلاث طرق تتمثل في[1] :

[1] . يونس منونه، **تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر** – دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2015 م، ص: 39.

المدخل المعياري : وهو الطريقة (القياسية أو النمطية)؛ إذ يعتمد هذا المعيار على التصنيفات الائتمانية المقدمة من طرف مؤسسات التقييم (مؤسسات التصنيف الدولية Standard and poors وMoody's) وغيرها من وكالات التصنيف التي تتوفر فيها معايير محددة من طرف لجنة بازل؛ حيث تقوم هذه المؤسسات بإعطاء أوزان مخاطر طبقا لمراكز تعرض المخاطر(حكومات، بنوك وشركات).

مدخل التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) : يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر؛ حيث تعتمد البنوك على (تقديراتها الذاتية) في قياس مكونات الخطر أو ب(مساعدة السلطات الإشرافية)؛ من أجل الوصول إلى الأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول، هذا في منهج التصنيف المتقدم، ومن ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام الأسلوب الأساس.

ثالثا : الصيغة المقترحة لتطبيق اتفاقية بازل 2 في البنوك الإسلامية

كما لاحظنا سلفا أن لجنة بازل ٢ جاءت بعدة مناح لقياس المخاطر الائتمانية لدى البنوك التقليدية، ويرى خبراء المصارف الإسلامية (أمثال عمر شابرا، طرق خان ...) أن منهج التصنيف الداخلي هو أفضل بالنسبة للبنوك الإسلامية، رغم أن اختيار هذا المنهج يتوقف على موافقة الجهات الرقابية وهذا لعدة أسباب؛ إذ يبقى المشكل في البنوك الإسلامية وقدرتها على تطبيق طريقة التصنيف الداخلي أم لا؛ لأن هذه الطريقة تحتاج إلى نظم متطورة في إدارة المخاطر و الى كفاءة عالية في نظم المعلومات ؛ إذ إن من المعلوم أن منهج التصنيف الداخلي يعتمد على أربعة مدخلات أساسية ألا وهي قياس كل من : احتمالات التعثر (الفشل في السداد، الخسائر المتوقعة في حالة (التعثر أو الفشل) في السداد، حجم الأصول أو التوظيفات المعرضة للمخاطر عند التعرض لتعثر أو فشل في السداد)، تحديد فترة الاستحقاق وكل هذا لم يتوفر للبنوك الإسلامية حاليا.[1]

لهذا يمكن للبنوك الإسلامية تطبيق طريقة المنهج المعياري المعتمد على التصنيف الخارجي للائتمان(عن طريق مؤسسات التصنيف الائتماني)؛ حتى تتمكن من توفير ما يلزم لتطبيق منهج التصنيف الداخلي .

ب. مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمخاطر الائتمانية

اجتهد مجلس الخدمات المالية الإسلامية في وضع معايير تتلاءم مع عمل البنوك الإسلامية والمخاطر المحفوفة بها؛ وذلك بتكيف اتفاقية بازل 2 بما يخدم هذه البنوك ؛ حيث قدم معايير صالحة للتطبيق في البنوك الإسلامية وإرشادات وضوابط خاصة بإدارة كل المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وأهم معيار موافق لقرارات لجنة بازل 2 هو:

ت. معيار كفاية رأس المال

إذ أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005م معيارا خاصا بكيفية حساب رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية عدا مؤسسات التأمين؛ إذ يتم حساب كفاية رأس المال حسب هذا المعيار بعد قياس المخاطر الثلاثة : (مخاطر السوق، مخاطر التشغيل والمخاطر الائتمانية) وهذه الأخيرة تنشأ في التمويل الإسلامي عن الذمم المدينة العقود المرابحة، ومخاطر الأطراف

[1] . سليمان ناصر، **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

المتعامل معها في عقود السلم والذمم المدينة في عقود الإجارة والصكوك التي يتم الاحتفاظ بها حتى تواريخ استحقاقها في السجل المصرفي، وفي هذا المعيار يقاس خطر الائتمان وفقا للمنهج الموحد (الطريقة المعيارية) في اتفاقية بازل 2، كما يجوز للبنوك التي تقدم خدمات مالية إسلامية استخدام طريقة التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان بعد موافقة السلطة الإشرافية وفقا لتقديراتها، وقد تم الإشارة إلى هذا سابقا، أما مخاطر السوق فتقاس بالطريقة المعيارية، ومخاطر التشغيل تقاس بطريقة المؤشر الأساس[1].

الفرع الثالث: مقررات بازل III

أعيدت الجهات الرقابية مراجعة معايير كفاية رأس المال، حيث أعلنت لجنة بازل للرقابة البنكية عن إصلاحات القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وأطلق عليها تسمية بازل الثالثة، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III:

- زيادة متطلبات رأس المال .
- تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الإقتصادية الدورية.

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين ، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2 %إلى 4.5 %، كما سوف يتم رفع متطلبات رأس المال الشريحة الأولى التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى من 4 % إلى 6.0 %.

كما أضافت الإصلاحات نوعا جديدا من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية التي تحتفظ بها البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقا للأنظمة الحالية على أن يتم تشكيله من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد، حيث تكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نموا عاليا في مستويات الائتمان والتي عادة ما يرافقها انخفاض في جودة الائتمان، ويبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، حيث أن الغرض من الأموال التحوطية هو ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية. وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الشريحة الأولى ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8.5 % (6% لرأس المال الشريحة الأولى و2.5% لرأس مال الحماية). و سوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5% (بما في ذلك رأس مال الحماية) مقابل 8 % التي ميزت مقررات بازل الأولى والثانية.

وتمنح الإصلاحات المقترحة فترة ثماني سنوات للأنظمة المصرفية العالمية للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي. حيث يوفر الانتقال التدريجي وقتا كافيا للبنوك لزيادة رؤوس أموالها من خلال عدم توزيع الأرباح وإبقائها، أو باكتتاب أسهم جديدة، أو بالطريقتين معا.

[1] **islamic financial services board**, **capital adequacy standard for institutions**(othez than insurance institutions) on islamic financial services IFSB 02, december 2005, pp: 04-06.

أولا : اتفاقية بازل 3 والبنوك الإسلامية

جاءت بازل 3 نتيجة عدة تعديلات طرأت على بازل 2، وتشمل هذه الاتفاقية خمسة محاور أساسية ألا وهي[1]:

ثانيا: التحسين من نوعية نسبة وشفافية قاعدة رأس مال البنك

إذ أن تحسين نوعية رأس المال يؤدي إلى تحسين القدرة على استيعاب الخسائر؛ وبالتالي (متانة وصلابة) البنوك في وجه الأزمات، حيث أن الاتفاقية الجديدة تلزم البنوك برفع الحد الأدنى لرأس المال (الاحتياطي أو الأولي) من 2% إلى 4% ابتداء من أول جانفي 2015 م، كما تلزمها بإضافة هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية ؛ لاستخدامه في مواجهة أزمات مختلفة ومحتملة مستقبلا بحلول جانفي 2019؛ ليصل المجموع إلى 7% ، وبالطريقة نفسها لرأس المال الأساس من 4% إلى 6%.

ثالثا : تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة

وهي تنشأ عن عمليات المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو / ؟؟؟ ؛ من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

رابعا: نسبة الرافعة

أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة على شكل رافعة تقيس مضاعف الرساميل؛ والتي تحسب بنسبة إجمالي المخاطر (داخل وخارج) الميزانية إلى رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول.

يهدف هذا المحور إلى الحد من اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة للدورة الاقتصادية أكثر مما يجب؛ لأن نشاطها يربط بالدورة؛ إذ أنه في حالة (النمو والازدهار) تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل النشاطات الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود .

في هذا المحور حددت الاتفاقية متطلبات الحد الأدنى للسيولة؛ فهي تقترح اعتماد نسبيتين :

- **معيار السيولة على المدى القصير** : ويعرف بنسبة تغطية السيولة، ويتم تنفيذه ابتداء من جانفي 2010م، وهو يهدف إلى جعل البنك يلبي ذاتيا احتياجات السيولة فيما إذا طرأت أزمة ما.

[1] بناء على المراجع التالية

طواهر أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر المصرفية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المجلد 19،العدد 01، الأردن، 2013، ص: 81 .

سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقاتها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص: 48.

Adel harzi, **the impact of basle 03 on islamic banks**, **a the oretical studay and comparision with conventionl hank**, peper presented first tinne at the research chair « ethics and financial norm » of iniversity paris, s ann,p:09.

- **معيار السيولة على المدى الطويل الأجل** : ويهدف إلى أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لنشاطاته .

رابعا: تكييف مجلس الخدمات المالية الإسلامية لاتفاقية بازل 3

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر 2013 المعيار IFSB 15 (المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامي – التكافل – وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي، وتضمن المعيار إرشادات تتعلق بتطبيق الخصائص الجديدة التي قدمتها لجنة بازل 3 مع إدخال التعديلات الضرورية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، لاسيما الهوامش المالية الإضافية المقررة للحفاظ على رأس المال، وكذا الهوامش المقررة لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة الرافعة المالية (رأس المال الأساس إلى إجمالي التعرض للمخاطر)، وتكون هذا المعيار من ستة أقسام؛ تناول في القسم الثالث عرض المزيد من الإرشادات المنصوص عليها في المعايير والخطوط الإرشادية الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلقة بحساب المخاطر الائتمانية ، السوقية والتشغيلية؛ من أجل التكيف مع المعايير الدولية لرأس المال (بازل 3)، وتمت إعادة صياغة أحد الأقسام المتعلقة بقياس المخاطر الائتمانية؛ من أجل تناول أساليب حديثة للتخفيف من تلك المخاطر، وفي القسم الرابع تم عرض متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال لكل من المخاطر (الائتمانية والسوقية) وكل الأدوات المالية المشتقة من أحكام الشريعة الإسلامية [1]؛ أي: في هذا المعيار تم تحديد طرق قياس المخاطر الائتمانية بالتفصيل لكل صيغة من الصيغ (الأدوات التي يتعامل بها البنك الإسلامي[2].

[1] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية** (عدا مؤسسة التأمين الإسلامي – التكافل وبرنامج الاستثمار الجماعي الإسلامي IFSB 15،23/03/2016، ص: 07.

http://ifsb.org/standard/2013-12-18 ar_IFSB15%20Revised%20Capital%20Adequacy (Dec%202013).pdf

[2] للتفصيل أكثر انظر IFSB 15، ص ص: 55-81.

المبحث الثاني: دراسات السابقة حول إدارة المخاطر في النوك الإسلامية

من خلال هذا المبحث سنعرض أهم الدراسات التي سبقتنا في ميدان إدارة المخاطر في النوك الإسلامية ، و تحديد نقاط التشابه و أهم النقاط التي تميز دراستنا عن الدراسات الأخرى

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

يعد موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من المواضيع ذات الأهمية في الساحة الإقتصادية، حيث تساهم إدارة المخاطر إلى حد بعيد في التقليل من العبء والخطر الإئتماني و أيضا توسيع الخبارات أمام المسير ، وفي هذا المطلب سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة باللغة العربية وأيضا باللغة الأجنبية والتي تثمن موضوعنا وتثريه.

الفرع الأول: عرض الدراسات باللغة العربية

أولا: نخلة أسماء، ادارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية ، دراسة حالة لمجموعة البركة في البحرين الفترة (2012/2009)، 2013/2012[1]:

ركزت الباحثة في دراستها في الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في: ما مدى انعكاس المخاطر المالية على مجموعة البركة المصرفية، حيث تطرقت لحل هذا الاشكال الى مفاهيم عامة حول المخاطر المالية في البنوك الإسلامية و طرق ادارتها ، ومن ثم تحليل سياسة ادارة المخاطر المطبقة في مجموعة البركة المصرفية في البحرين، أيضا للبحث عن أساليب تمكنها من التخلص من هذه المخاطر لتكتسب مكانة مصرفية جيدة وعليه يجب تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية اللازمة للتمكن من معالجة هذه المخاطر وإدارتها ، والمتمثلة في "مخاطر ائتمانية ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق.

أما بخصوص الدراسة الميدانية التي كانت " للمجموعة البركة المصرفية " بالبحرين وذلك في محاولة معرفة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها وما تحديد السياسات المتبعة للتفادي هذه المخاطر مع إلزامية المجموعة بتطبيق إحدى مقررات بازل في إدارة مخاطرها ، حيث بينت نتائج دراستها وجود مخاطر مالية لهذه المجموعة ، في حين عدم إدراكهم الجيد ببعض السياسات والإجراءات التي قد تساعدهم في التحليل وتفادي المخاطرة ، وهذا ما جعلها تقترح مجموعة من التوصيات، والتي من الممكن أن تساعد المجموعة على تنمية العوائد عند مستوى مقبول من المخاطر.

[1] نخلة أسماء، **ادارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية** ، دراسة حالة لمجموعة البركة في البحرين الفترة (2012/2009) ، مذكرة ماستر ، تخصص: مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة 03 ، 2013/2012

ثانيا: بن عمارة نوال، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، دراسة حالة الجزائر 2009[1]:

ركز الباحثة في دراستها على ماهية وأنواع المخاطر التي تتعرض لها مصارف المشاركة و كيفية التغلب عليها، والهدف من هذه الدراسة الحد من الآثار السلبية التي تنتج عن تحمل المخاطر إلى جانب التأكد من أن البنك يتمتع بالسلامة والأمان. وتهدف كذلك هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة وماهية وأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكيفية التغلب عليها ، وكذلك إبراز أهميتها ومقوماتها. وقد توصلت الباحثة إلى ضرورة تهيئة البيئة المناسبة في المصرف من خلال السياسات والإجراءات والتعليمات المناسبة ونشر ثقافة إدارة المخاطر وتوفير الخطط المناسبة والأدوات والمخصصات والبدائل والاحتياطيات لتدارك هذه المخاطر والتخفيف من آثارها، مع ضرورة تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية. وهنا نلاحظ أن الدراسة كانت على مستوى الجانب النظري دون اللجوء إلى أرض الواقع الذي يكون أكثر تفصيلا .

ثالثا: بن ناصر، فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في مالية المؤسسة،2009[2]:

ركزت الباحثان في دراستهما في الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في: " **ما مدى نجاح بنك البركة الجزائري في تسيير مخاطره الناتجة عن تقديمه لخدمات التمويلية الإسلامية** ؟ "، تعالج هذه الدراسة معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، كما تطرقت للمخاطر التي يتعرض لها نشاط البنوك الإسلامية وقامت بعرض أهم الطرق الممكنة للتعامل مع المخاطر تفاديا أو إدارة وأثر المبالغة في تقليل المخاطر على البنوك الإسلامية، و توصلت إلى أن هناك أهمية كبيرة في وظيفة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وضرورة التعاون بين علماء الشريعة والبنوك الإسلامية والبنوك المركزية من أجل خلق وتطوير أدوات ملائمة لتسيير المخاطر .

ولقد ركزت الدراسة على كل ما يتعلق بالمخاطر الإئتمانية بالتفصيل التي تتمثل في المرابحات ، السلم ....إلخ في الجانب النظري وحاولت إسقاطه في الجانب التطبيقي بدراسة ميدانية للبنك البركة الجزائري .

[1] بن عمارة نوال، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، دراسة حالة الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، 21 أكتوبر 2009

[2] بن ناصر، فاطمة، **تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، تخصص: مالية و بنوك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، غير منشورة، 2009

رابعا: حلوة ، لقمان، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، 2010[1]:

ركزت الباحثان في دراستهما في الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في: " **ما مدى تعرض البنوك الإسلامية للمخاطر ؟ وهل يمكنها إدارة مخاطرها بأساليب لا تتعارض مع مسلمات العمل البنكي الإسلامي والأحكام الضابطة له ؟** "، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية والأساليب الممكنة للتعامل معها ، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يبني على جمع المعلومات في الجانب النظري و تلخيصها ، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال الإطلاع على التقارير السنوية للمجموعة البركة المصرفية للفترة (2005- 2010) ، وتكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على قضية المخاطر في البنوك الإسلامية والتي تكتسب أهميتها بسبب ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجه الصنعة المصرفية الإسلامية إضافة إلى الأزمات التي أصابت النظام البنكي التقليدي، ما جعل الأنظار تتجه نحو البنوك الإسلامية كبديل. ولقد شملت الدراسة على كل مخاطر البنوك الإسلامية في الجانب النظري إلا أنه تم تطبيق جزء من المخاطر وهي المخاطر المالية في مجموعة البركة المصرفية فقط وتم الإستغناء عن المخاطر الأخرى وهذا راجع على أن المجموعة لا تتعرض للمخاطر الأخر بشكل كبير.

خامسا: دراسة خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، 2009/2008[2]:

هدفت الدراسة إلى إبراز الفرق في إدارة المخاطر بين البنوك التقليدية والإسلامية بالإضافة إلى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها كافة البنوك،

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين بنكين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوصفه بنكا تقليديا وبنك البركة الجزائري باعتباره بنك إسلاميا وذلك من خلال إجراء مقابلات مع المسؤولين وحساب مؤشر الخطر لكل بنك اعتمادا على الميزانيات للفترة (2003-2007). وتوصلت نتائج الدراسة أن كل بنك لديه وسائل وتقنيات الإدارة المخاطر، وأن البنوك الإسلامية أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية حيث أن لها مبادئ وأساليب تمكنها من التصدي للمخاطر والأزمات التي تواجهها.

[1] حلوة ، لقمان، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، رسالة ماستر في مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، تخصص: مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، منشورة، 2010

[2] دراسة خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية، "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"** مذكرة النيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008

سادسا: دراسة كمال رزيق، بعنوان: " تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية"، ورقة علمية مقدمة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 2012[1]:

تطرق الباحث في الدراسة لمفهوم المخاطر الائتمانية وأساليبها التحوطية وطرق قياسها في البنوك، وأشار الباحث لتسير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية من جهة وفي بنك البركة الجزائري من جهة أخرى، وأن البنوك الإسلامية انتهجت نفس الطرق الربوية في مواجهة خطر المماطلة وذلك باعتمادها على أساليب تعويض الدائن عند فوات الربح أكثر من اهتمامها بأساليب الزجر والردع والتشهير بالمماطل، غير أن الصيغ والأساليب المتاحة للبنوك التقليدية التي تستخدمها في إدارة المخاطر الائتمانية ليست جميعها متاحة للبنوك الإسلامية نتيجة للمحظورات الشرعية.

سابعا:: دراسة طهراوي أسماء، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، 2014-2013:

هدفت الدراسة إلى اختبار كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال نسبة كفاية رأس المال، حيث أخذت عينة متكونة من 8 بنوك إسلامية عبر سلسلة زمنية للفترة (1997-2011)، باستخدام أسلوب panel data، وتوصلت نتائج هذه الدراسة أن البنوك الإسلامية ذات كفاءة في إدارة المخاطر، وتمثلت هذه الكفاءة في حرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، وذلك بإتباع مجموعة من التقنيات والسياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية واهتمامها بما جاءت به المعايير الدولية.

الفرع الثاني: عرض الدراسات باللغة الأجنبية

أولا:

Anouar Hassoune . La gestion des risques dans les banques Islamiques.paris[2]**:.2008**

ركزت الباحث في دراسته في الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في: " **هل تتعرض البنوك الإسلامية للنفس مخاطر البنوك التقليدية ؟وهل يوجد مخاطر تتعلق بطبيعة نشاطها ؟** "، تعالج هذه الدراسة موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، و قدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك حيث ركزت على تشابك المخاطر والتحديات في التسيير الفعال وغير الفعال في البنوك والوساطة بالإضافة إلى

[1] كمال رزيق، بعنوان: " **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**"، ورقة علمية مقدمة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 5-6 أفريل 2012

[2] Anouar Hassoune . **La gestion des risques dans les banques Islamiques**.paris 2008.:

المخاطر غير المالية ، وتكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على قضية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بصفة خاصة بالإضافة إلى المخاطر التي يمكن التحكم فيها على عكس المخاطر التشغيلية . لقد ركزت هذه الدراسة على الجانب الآخر وهو تداخل المخاطر والتحديات التي يمكن أن نتعرض لها من أجل التسيير الفعال أي التخلص من المخاطر بطريقة ودية وأهملت في الجانب النظري دون الجانب التطبيقي.

ثانيا:

Mohamed T. Abusharbeh, Credit Risks and Profitability of Islamic banks: Evidence from Indonesia. World Review of Business Research . vol.4. No.3. October 2014. Issue[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر وسائل التمويل الإسلامية ومخاطر الائتمان على الأرباح المستقبلية في البنوك التقليدية الاندونيسية، بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين طرق التمويل الإسلامية والتمويل المتعثر، باستخدام عينة متكونة 11 بنكا تجاريا إسلاميا. بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ايجابية قوية بين تمويل أسهم رأس المال والتمويل المتعثر، وأن البنوك الإسلامية يمكنها إدارة مخاطرها بفعالية من أجل إحداث آثار إيجابية ومربحة على القطاع البنكي والتي قد يعمل على تحسين كفاءة أصوله.

ثالثا:

Kabir, Nurul and Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh .2014.Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks[2] .

هدفت الدراسة إلى اختبار الفرق في مستويات المخاطر الائتمانية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مستخدمة نموذج ميرتون وهو عبارة عن تقنية لقياس مخاطر الائتمان القائمة على السوق، تم تقييم مخاطر الائتمان ل 156 بنك تقليدي و37 بنك إسلامي في 13 دولة، حيث توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية أقل بكثير من البنوك التقليدية عند قياس مخاطر الائتمان بنموذج ميرتون، وفي المقابل فإن البنوك

[1] Mohamed T. Abusharbeh, **Credit Risks and Profitability of Islamic banks**: Evidence from Indonesia. World Review of Business Research . vol.4. No.3. October 2014. Issue

[2] Kabir, Nurul and Worthington, Andrew C. and Gupta, Rakesh .2014.**Comparative Credit Risk in Islamic and Conventional Banks**

التقليدية لديها مخاطر ائتمانية أعلى عندما يتم قياسها باستخدام مؤشر Z، وبشكل عام تشير النتائج المتوصل إليها الدراسة أن المنهجية المستخدمة تلعب دورا هاما في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: الإضافة العلمية للبحث مقارنة مع الدراسات السابقة

من خلال التطرق الى الدراسات السابقة المحلية منها والعربية أو الأجنبية ذات الصلة بالدراسة الحالية التي سعت الى التعرف على دور ا لأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية في بنك السلام ورقلة، تبين انه يوجد اوجه اتفاق وكذلك أوجه اختلاف للدراسة الحالية مع سابقاتها من الدراسات في جوانب عديدة، وفيما يلي استعراض لذلك:

جدول رقم: (5.1) مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابق

	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان و المكان	أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2022/2021 اما بالنسبة لحدود المكانية فكانت في بنك السلام ورقلة	اغلبها تمت في بيئة عربية وكانت من سنوات 2008-2014 حيث شملت الدراسات مجموعة بنوك إسلامية و عربية.
من حيث العينة	ركزنا في دراستنا على مجموعة تقارير لبنك السلام ورقلة	ركزت مختلف الدراسات كذلك على عينات مختارة و تقارير لبنوك مختلفة.
من حيث أداة الدراسة	حاولنا في دراستنا الاعتماد على تقارير و وثائق مستخرجة من بنك السلام ورقلة	استخدمت معظم الدراسات الاستبيان و البرنامج الاحصائي SPSS، أيضا تقارير مالية و بنكية، أيضا باستخدام مؤشرات .
من حيث نوع القطاع	استهدفت الدراسة قطاع الخدمات حيث كانت الدراسة على مؤسسة ذات طابع اقتصادي تجاري و هي بنك السلام ورقلة	ركزت مختلف الدراسات بين القطاع الاقتصادي و هذا ما يعطي لدراستنا اكثر مصداقية
من حيث المتغيرات	اعتمدت دراستنا على متغير أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية . - مخاطر السيولة - مخاطر الائتمان - مخاطر التشغيلية	تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة منها: - أساليب إدارة المخاطر - مقررات بازل - مخاطر السيولة - مخاطر الإئتمان - مخاطر التشغيلية
من حيث الهدف	تهدف دراستنا على كيفية و أساليب إدارة المخاطر في البنك محل الدراسة	هدفت معظم الدراسات السابقة الى الوقوف على معرفة كيفية و أساليب إدارة المخاطر في البنك محل الدراسة وتحديد مؤشرات قياس المخاطر و كيفية تجنبها في البنوك الإسلامية.

خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لهدا الفصل تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية تتميز بالشمولية و التنوع وتقوم بتقديم خدمات لكافة القطاعات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية وهي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر من خلال تطبيق صيغ التمويل المتعددة (المشاركة، المضاربة، المرابحة...الخ)كما تقوم بتعبئة مدخرات الأفراد الراغبين بالتعامل بالطرق الشرعية.

من أهدافها السعي لتحقيق التكافل في المجتمع إلا أنها ليست في مأمن من المخاطر فهي تشترك مع البنوك التقليدية في مخاطر (الائتمان، التشغيل، السوق)، تضاف إليها مخاطر تنفرد بها نظرا لاختلاف طبيعتها منها (مخاطر صيغ التمويل، مخاطر الإزاحة التجارية....الخ)

بغرض مواجهة هذه المخاطر تقوم البنوك بإدارة مخاطرها من خلال المراحل التالية: التحديد، القياس الضبط، المراقبة، وبآليات متعددة منها التجنب و الضبط من خلال الاستعلام المصرفي، غرامات التأخير كفاية رأس المال.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

أساليب ادارة المخاطر

في بنك السلام –ورقلة–

الفترة ما بين 2018–2020

الفصل الثاني :الدراسة الميدانية أساليب ادارة المخاطر في بنك السلام –ورقلة–الفترة ما بين 2018–2020

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة التي تمحورت حول القيادة الاستراتيجية وتنمية الكفاءات البشرية، سوف نحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري من خلال القيام بدراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز حاسي مسعود، مبرزين مدى توافر مختلف الجوانب المتعلقة بالقيادة الاستراتيجية ومعرفة دورها في تعزيز تنمية الكفاءات البشرية بالمؤسسة محل الدراسة. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية التي اعتمدت في هذه الدراسة، من حيث أسلوب الدراسة وتصميم، طرق جمع البيانات وتحديد مجتمع الدراسة، تحديد أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. ولدراسة أعمق وأكثر تفصيل لهذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: طريقة الدراسة وأدواتها.

المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة.

المبحث الاول: نظرة عامة حول بنك السلام– ورقلة –.

يحتوي هذا المبحث على مطلبين، الأول يتعلق بالطريقة المعتمدة في الدراسة، والثاني يتعلق بأداة الدراسة وأساليب التحليل.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الاول: تقديم بنك السلام –ورقلة–

أولا: تعريف بنك السلام –ورقلة–

بنك السلام –ورقلة–، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته .

كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد بنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري ,و يعتبر ثاني بنك اسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990, وقد بدأ بنك السلام الجزائر مزاولة نشاطه في 20 اكتوبر 2008 ,و يضم اليوم 20 فرعا موزعة عبر ولايات مختلفة من الوطن.

إن بنك السلام يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات بنكية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .

و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك السلام ورقلة :

الشكل رقم (1.2): يوضح الهيكل التنظيمي لبنك السلام ورقلة

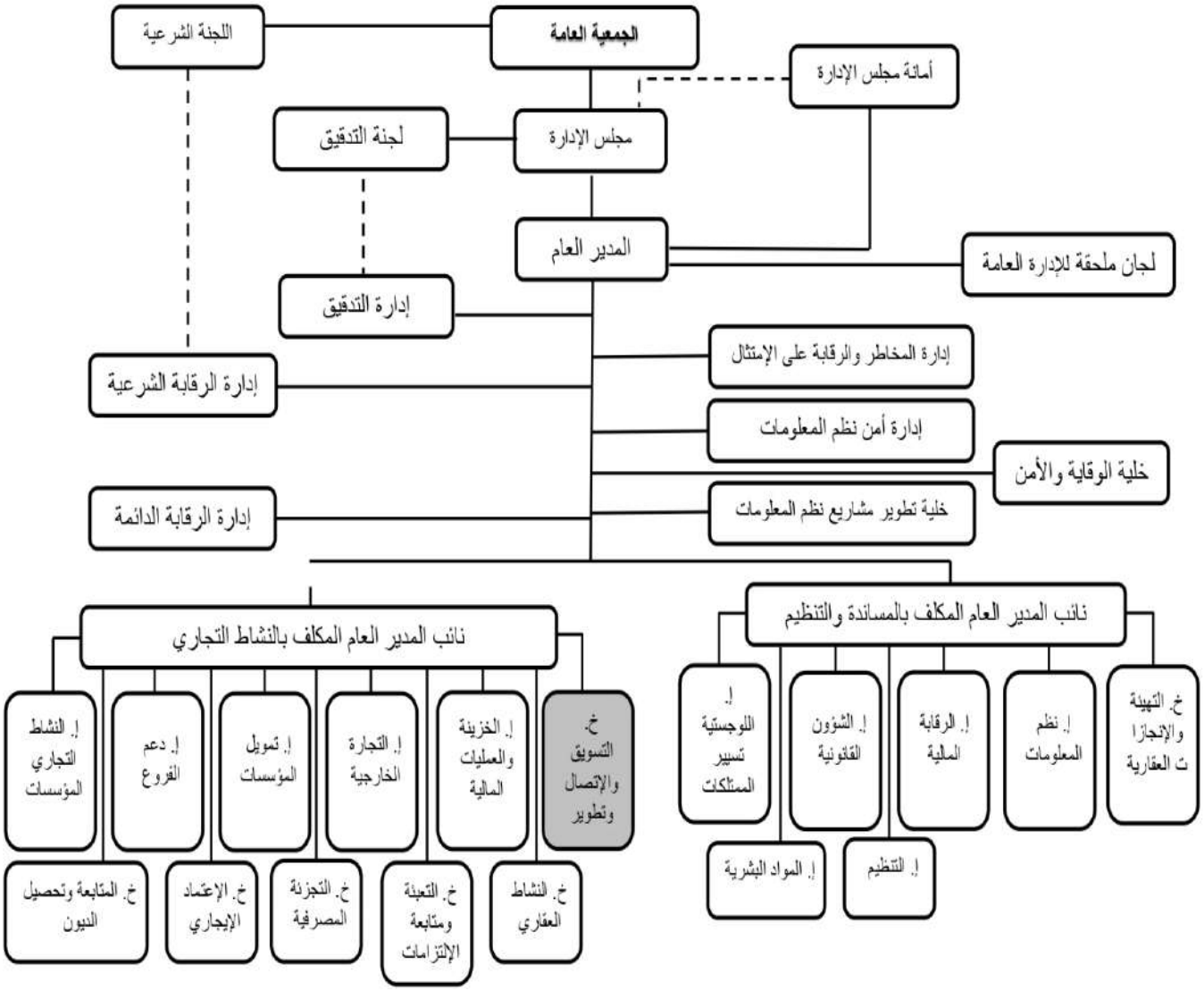

ثانيا: قيم المصرف

التميز:

يقوم مصرف السلام بتبني التميز كثقافة جماعية، و فردية، و يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير، في كل ما يقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعه لتحقيق أهدافه.

الإلتزام :

هو شعور المصرف بالمسؤولية، و عمله على الإستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، و المنتظرة من قبل متعامليه و زملائه.

التواصل :

لقد جعل مصرف السلام التواصل الداخلي/ الخارجي ، أهم أولوياته، لإدراكه أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائه.

ثالثا: مصادر جمع البيانات ومنهج الدراسة:

أ. مصادر الحصول على البيانات

تمثلت أهم مصادر الحصول على البيانات فيما يلي:

- **مصادر أولية:** لمعالجة الجانب الميداني للدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال وثائق مستخجة من الموقع الرسمي للبنك كأداة رئيسية للدراسة، وقمنا بتحليل البينات خصيصا لهذا الغرض، كذلك تم الاعتماد على المقابلة مع بعض رؤساء المصالح في المؤسسة، ومجموعة من الموظفين من ضباط المناوبة، رؤساء أفواج ورؤساء العدد؛
- **مصادر ثانوية:** حيث حاولنا باستطاعتنا وما توفر لدينا من وسائل وأدوات الاطلاع على الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول موضوع الدراسة باستخدام المجلات، المقالات، التظاهرات العلمية، انترنت، رسائل جامعية وتقارير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والتي ساعدتنا في جميع مراحل البحث والدراسة.

ب. منهج الدراسة

للوصول إلى الهدف والإجابة على تساؤلات البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لضبط مختلف المفاهيم كمفهوم إدارة المخاطر، أساليب إدارة المخاطر وغيرها من لمفاهيم، وذلك باعتماد على جمع المعلومات المتوفرة في المراجع والدراسات السابقة. كما استعملنا المنهج التحليلي لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية باستخدام المؤشرات ومن ثم تحليل وتفسير نتائجها.

ت. أدوات الدراسة:

- **الوثائق:** تم الاعتماد في دراستنا على الوثائق الخاصة بالمؤسسة والتي وفرت بعض المعطيات الضرورية للبحث، حيث تمثلت في بيانات حول الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة ومختلف فروعها ووثائق حول تعداد العمال والأصناف الموجودة فيها.
- **الملاحظة:** بحيث تم الاعتماد على الملاحظة والتي كان لها دور كبير في فسح المجال لاستكشاف ميدان الدراسة والتعرف على الهياكل والمصالح، وذلك من خلال الزيارات والتنقل بمختلف الأماكن بميدان الدراسة والتي سمحت بالتعرف على طبيعة وظروف العمل.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

سنتعرض خلال هذا المطلب لمختلف البيانات الصادر عن مصرف السلام – الجزائر في تقريره المالي لثلاث سنوات 2020/2019/2018:

الفرع الاول: الية بنك السلام لمواجهة مخاطر الائتمان

تمويلات الزبائن:

تمويل الزبائن	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
بنك السلام	101 771 998	95 582 580	75339606	20 242 974	6 189 418	27%	6%

الجدول رقم(2–3)تمويلات حسب المتعامل الاقتصادي لبنك السلام –ورقلة–(2018–2020)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك: https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

حسب شكل المتويل:

الجدول رقم(2–4): حسب شكل التمويل لبنك السلام –ورقلة–(2018–2020):

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير 2
التمويل الاستغلال	65 899 106	53 168 392	42244302	10 924 090	12 730 714	26%	24%
التمويل الاستثمارات	10 335 272	11 333 094	10 407 621	925 473	-997 822	9%	-9%
اجارة اصرل منقولة	7 950 806	9 006 385	7 173 303	1 833 082	-1 055 579	26%	-12%
اجارة عقارية	4 793 510	5 081 941	4 030 784	1 051 157	-288 431	26%	-6%
حسابات جارية مدينة	40 501	209 146	47 697	161 449	-168 645	338%	-81%
مجموع تمويل مؤسسات خاصة	89 019 195	78 798 958	63 983 784	14 815 174	10 220 237	23%	13%
مخصص نقص القيمة	3 638 689	2 972 495	2439725	532 770	666 194	22%	22%
صافي تمويل المؤسسات الخاصة	**85 380 506**	**75 826 463**	**61544054**	**14 282 409**	**9 554 043**	**23%**	**13%**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

حسب المدة المتبقية :

الجدول رقم(2–5):تمويل حسب المدة المتبقية لبنك السلام –ورقلة–(2018–2020) :

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
اقل من سنة	79 303 859	66 964 543	52484842	14 479 701	12 339 316	28%	18%
من سنة الى سنتين	12 826 069	12 639 130	9 573 293	3 065 837	186 939	32%	1%
من2 الى 3 سنوات	7 447 198	9 692 029	6 966 896	2 725 133	-2 244 831	39%	-23%
من 3 الى 4 سنوات	2 593 505	5 419 169	4 705 893	713 276	-2 825 664	15%	-52%
من 4 الى 5 سنوات	517 732	1 578 693	1 997 798	-419 105	-1 060 961	-21%	-67%
اكثر من 5 سنوات	2 789 450	2 292 194	1 735 270	556 924	497 256	32%	22%
مجموع تمويل الزبائن الاجمالية	105 477 813	98 585 758	77827992	20 757 766	6 892 055	27%	7%
مخصص نقص القيمة	3 705 815	3 003 178	2488386	514 792	702 637	21%	23%
مجموع تمويل الزبائن الصافي	**101 771 998**	**95 582 580**	**75339606**	**20 242 974**	**6 189 418**	**27%**	**6%**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

منحنى يوضح نمو حساب تمويلات الزبائن:

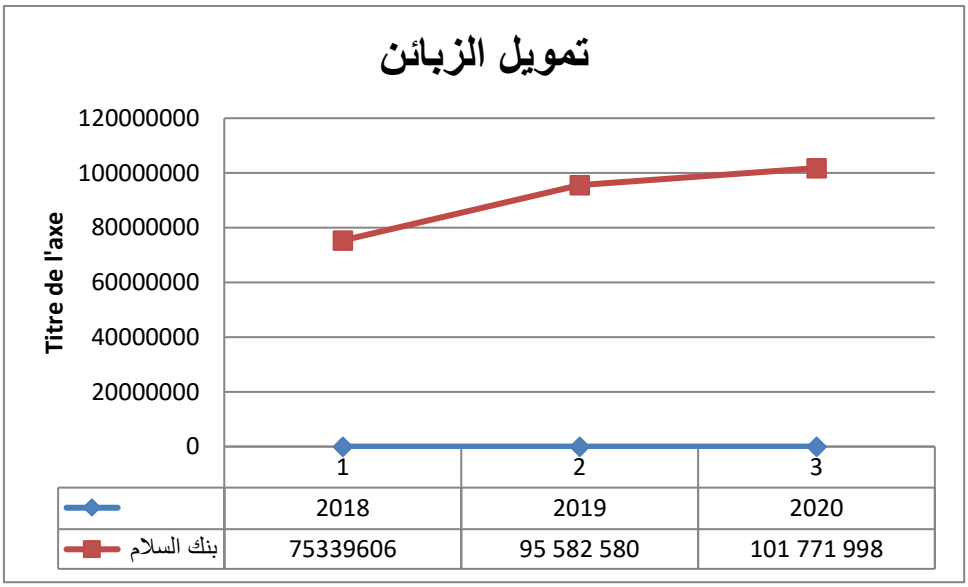

الجدول رقم(2–6): حسب جودة المحفظة لبنك السلام –ورقلة–(2018–2020)

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
اجمالي تمويل الزبائن	**105 477 813**	**98 585 758**	**77 827 992**	**20 757 766**	**6 892 055**	**27%**	**7%**
تمويل الزبائن الجاري	**99 780 361**	**93 733 878**	**74 541 299**	**19 192 579**	**6 046 483**	**26%**	**6%**
بما فيه اقساط التمويل متأخرة السداد لمدة اقل من 90 يوم	2 636 883	2 213 048	1 378 680	834 368	423 835	61%	19%
تمويلات الزبائن المصنفة	**5 697 452**	**4 851 880**	**3 286 693**	**1 565 187**	**845 572**	**48%**	**17%**
تمويل ذو مخاطر ممكنة	443 529	494 732	290 823	203 909	-51 203	70%	-10%
تمويل ذو مخاطر عالية	1 574 565	1 449 641	255 398	1 194 243	124 924	468%	9%
تمويل متعثر	3 679 358	2 907 507	2740472	167 035	771 851	6%	27%
مخصص نقص القيمة	**3 705 815**	**3 003 178**	**2488386**	**514 792**	**702 637**	**21%**	**23%**
مخصص تمويل ذو مخاطر ممكنة	41 338	58 396	46933	11 463	-17 058	24%	-29%
مخصص تمويل ذو مخاطر عالية	306 806	455 045	90238	364 807	-148 239	404%	-33%
مخصص تمويل المعثر	3 357 671	2 489 737	2351215	138 522	867 934	6%	35%
نسبة اقساط التمويل المتأخرة السداد	**2,50%**	**2,20%**	**1,80%**	-	-	-	-
نسبة تمويل المصنف	**5,40%**	**5%**	**4%**	-	-	-	-
نسبة تغطية التمويل المصنف	**65%**	**62%**	**76%**	-	-	-	-

المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

الفرع الثاني: الية بنك السلام لمواجهة مخاطر السيولة

الجدول رقم (2–8):مؤونات لتغطية مخاطر الاعباء

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
مجموع	317 626	354 911	308 180	46 731	−38 221	44%	−25%

المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

يتكون هذا البند من المؤونات التالية:

الجدول رقم (2–9):مؤونات لتغطية خارج الالتزامات و مؤونات لتغطية مخاطر الاعباء

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
مؤونات لتغطية التزامات خارج الميزنية مصنفة	114 754	153 911	107180	46 731	−39 157	44%	−25%
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	202 872	201 000	201000	0	1 872	0%	1%
مجموع	317 626	354 911	308 180	46 731	−38 221	44%	−25%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

الجدول رقم(2–10): أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	1 519 418	15 000 000	945542	14 054 458	-13 480 582	1486%	-90%
مجموع	1 519 418	15 000 000	945542	14 054 458	-13 480 582	1486%	-90%

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

يتضمن هذا البند مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم 09 من النظام رقم 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات و الالتزامات بالتوقيع للبنوك و المؤسسات المالية و تكوين المؤونات عليها, حيث تحسب على رصيد التمويل الجاري (غير المصنف) 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الاجمالي نسبة 3% من الرصيد.

الجدول رقم(2–11): الاحتياطات

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
الاحتياطات	1 331 052	904 791	4820009	-3 915 218	426 261	-81%	47%
مجموع	1 331 052	904 791	4820009	-3 915 218	426 261	-81%	47%

المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

يضم هذا البند الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه طبقا للقانون التجاري و القانون الاساسي للمصرف و الاحتياطي الاختياري الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العمومية للمساهمين.

و يتكون من:

البيان	2020	2019	2018	المتغير الأول	المتغير الثاني	نسبة المتغير1	نسبة المتغير2
احتياطي قانوني	1 305 503	904 762	656268	248 494	400 741	38%	44%
احتياطي اختياري	25 549	29	4163471	-4 163 442	25 520	-100%	88000%
مجموع	1 331 052	904 791	4 819 739	-3 914 948	426 261	-81%	47%

المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

الفرع الثالث: الية بنك السلام لمواجهة مخاطر التشغيل

الجدول رقم (2–12): اجمالي العائد

السنوات	بنك السلام			متطلبات رأسمال لمخاطر التشغيل
	2020	2019	2018	KBIA
اجمالي العائد	3 069 188	4 007 410	2418015	474 730,65

المصدر: من اعداد الطالب إعتمادا على الوثائق المستخرجة من موقع الخاص بالبنك:

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2020.pdf

وضح الجدول أأعلاه قيمة اجمالي العائد للفترة الممتدة بين: 2018، 2019، 2020، قيمة صافي العائد و المقدرة: 2,418,015 دج، 4,007,410 دج، 3,069,188 دج، على التوالي ، ومن خلال مؤشر ال:KBIA ، متطلبات رأسالمال لمخاطر التشغيل للثلاث سنوات قدر بـ: 474,730.65 دج، و الذي يحسب الطريقة التالية :

$$\frac{(0.15*2418015)+(4007410*0.15)+(3069188*0.15)}{3}$$

حيث أن بيتا βحددتها لجنة بنسبة 0.15 محددة لكل نشاط.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

الفرع الأول: مخاطر الائتمان

حسب الجدول (3.2) فنلاحظ أن تمويل الزبائن حسب المتعامل الإقتصادي في تزايد مستمر خلال الفترة 2018–2020، بـ: 27% ، 6% ، و هذا ما فسر لنا أن البنك يملك عددا لابأس به من المستخدمين .

.و الجدول الموالي (4.2) نلاحظ ارتفاع ملحوظ في حسابات جارية مدينةفي 2019، بزيادة قدرها 161,449 دج ، أي بنسبة 338% مقارنة مع سنة 2018 لكنه انخفض انخفاض واضح في سسنة 2020، بنسبة –81% لكن هذا التراجع لم يؤثر على صافي تمويل المؤسسات الخاصة، فهي دائما في تزايد مستمر وهذا دليل على تطبيق البنك لأساليب فعالة في إدارة مخاطر الإئتمان.

الفرع الثاني: مخاطر السيولة

نلاحظ من خلال جدول الإحتياطات أن مجموع الإحتياطات كان في 2018 يقدر بمبلغ 4,820,009 دج، ثم انخفض في 2019 ليصل الى 904,791 دج، أي انخفض بمعدل 81 % ، وهذا ما يفسر أن البنك يحسن في قدرته على استيعاب الخسائر.

لكن بالنسبة لمؤونات تغطية مخاطر الأعباء فنلاحظ تزايد في مجموعها، أي كان في 2018: 308.180 دج، ليصبح في 2019 بـ: 354,911 دج، أن هناك زيادة بنسبة 44 % بمقدار 46,731، أما في سنة 2020 عاود الإنخفاض بنسبة 25 %– و هذا يعود الى الإنخفاض الذي شهده البنك في مؤونات لتغطية التزامات خارج الميزانية مصنفة.

و من جهة مؤونات للتغطية خارج الإلتزامات و مؤونات لتغطية مخاطر الأعباء، فنلاحظ أنها كانت في 2018 تقدر بـ: 308,180 دج، ثم ارتفعت الى, 354,911 دج سنة 2019، أي كانت هناك زيادة بمقدار 46,731 دج، كما قدرت هذه الزيادة بنسبة :44 % ثم انخفض مباشرة في سنة 2020 ، بمبلغ:38,221– دج بمعدل : 25 %– ليصبح المبلغ: 317,626 دج وهذا يدل على أن البنك لم يتعرض لمخاطر التي تشمل عدم الالتزام بالوعود المستقبلية التي تندرج ضمن مخططات سنة 2019، ولكنه تعرض لهذا المخطر في سنة 2020 ,

الفرع الثالث :مخاطر التشغيل

نلاحظ من الجدول الجدول (2–12) اجمالي العائد للسنوات 2018, 2019, 2020 أن:

2418015 دج, 4007410دج, 3069188دج, على التوالي ,و من خلال مؤشر المتطلبات في زيادة رأسالمال الذي يظهر بمبلغ : 474730,65دج أن البنك يعزز في رأسماله لغرض مواجهة المخاطر التشغيلية المحتملة.

الخاتمة

الخـاتمـة:

هناك مجموعة من التحديات تواجهها البنوك الاسلامية في تبنيها لهذه المعايير ,و تأتي في مقدمتها متطلبات السيولة حيث يعد تقلب الودائع وضآلة اسواق اوراق المالية الاسلامية وعدم وجود ادوات استثمار متوافقة مع الشريعة الاسلامية من اهم العوائق التي تواجهها البنوك الاسلامية في ايجاد اصول سائلة عالية الجودة , كما انها تؤدي الى زيادة المخاطر التشغيلية نظرا لأنها غير جاهزة مع احدث انظمة المخاطر و الرقابة الداخلية و تكنولوجيا المعلومات و التحليل الكمي و الافصاح المالي و بالتالي فهي بحاجة الى التركيز في تحسين البنية التحتية لتكون جاهزة لتبني معايير بازل.

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستنتج أن :

البنك لأساليب فعالة في إدارة مخاطر الإئتمان في وهذا يظهر من خلال انه كان هناك ترجع كبير في نسبة حسابات الجارية و لكن هذا التراجع لم يؤثر بتاتا على تمويل المؤسسات الخاصة وذلك بسبب سياسة بنك السلام لادارة مخاطر الائتمان وهي :

- معايير قبول الائتمان :

يتم تقسيم العملاء الذين يقدمون طلب تمويل من مصرف للمصرف الى 5 فئات: افراد, مؤسسات, هيئات حكومية و البنوك و المؤسسات المالية.

- نظام التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان:

يمتلك المصرف نظام داخلي لتقييم المؤسسات التي تقدم طلبات تموبل و هو يعتمد على مجموعة من المعايير المية و النوعية. تتكون المعايير النوعية بالشكل القانوني للمؤسسة و جودة ادارتها ,الشكل الاقتصادي الذي تنشط فيه ,علاقتها مع البنوك, و المصادر التي ستعتمد عليها لسداد التمويلات المطلوبة ,وهي مرجحة بنسبة 60% من التقييم.

اما المعايير الكمية فهي تمثل نسبة 40% فهي تتعلق بالهيكل المالي للمؤسسة و سيولتها و ربحيتها.

- تقسيم المخاطر :

تقسيم محفظة التمويلات بين تمويلات الاستثمار و تمويلات الاستغلال

تقسيم محفظة التمويلات بين الافراد و المؤسسات

تقسيم محفظة التمويلات المؤسسات بين مختلف اشكال التمويل على مختلف القطاعات الاقتصيدية

و يحرص المصرف على الالتزام بمعايير المتعلقة بمخاطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر .كما تحدد سياسته الداخلية جملة من المعايير ,تتمثل في :

- المحافظة على نسبة اصول سائلة قدرها 25% من مجموع الاصول على الاقل؛
- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في المويلات اقل من 90%؛

- المحافظة على معاملات السيولة قصيرة الاجل لشهر و 3 اشهر تقدر ب 120% على الاقل؛
- المحافظة على نسبة تمويل الودائع حيث لا يجب ان تتجاوز مجموع اكبر 10 ودائع نسبة 30% من نسبة مجموع ودائع العملاء؛
- المحافظة على نسبة السيولة طويلة الاجل تفوق 60%.

كما قام المصرف بإعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط .كما تم في 2019 تأسيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية ,وهذا ما نتج عنه التحكم الامثل في اجمالي العائد و جعله في تزايد مستمر.

اقتراحات: على ضوء النتائج المتوصل اليها سابقا نقدم بعض التوصيات والاقتراحات حول اساليب ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية:

- تعميق وزيادة الوعي بأهمية ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية؛
- تعزيز قدرات القيادة االاستراتيجية للمخاطر من خلال اختيار الموظف ذوا كفاءة عالية في ادارتها ؛
- تركيز الإدارة على اتخاذ القرارات بطريقة جماعية وتشاركية مع الافراد، وهو من أهم أطر العمل الجماعي حيث يجد الموظف نفسه مسؤولا عن تنفيذ القرارات التي كان طرفا في اتخاذها؛
- العمل على دعم وتعزيز رأسمال البنك ووضع ضوابط كفيلة لفاعليته قصد بلوغ الأهداف المرجوة.

أفاق الدراسة:

بغية توسيع آفاق البحث العلمي في هذا المجال، نقترح إمكانية المواصلة في ميادين بغية معالجتها مستقبلاً لمواصلة البحث على سبيل المثال في المجالات التالية:

- المقارنة بين المخاطر في البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية؛
- دراسة مدى توفير السيولة في البنوك الاسلامية؛
- مدى تكييف معايير بازل في البنوك الاسلامية.

المراجـع

المراجـع:

أولا/ المراجع العربية

الكتب:

1. السويدان طارق والعدلوني محمد، مبادئ الإبداع، ط3، 2004.
2. السويدان محمد طارق وباشراحيل عمر فيصل، صناعة القائد، ط 3، 2004.
3. الفقي إبراهيم، سحر القيادة، دار اليقين للنشر والتوزيع، طبعة 1، المنصورة، مصر، 2008.
4. محمد محمود العلجوني ، البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادءها وتطبيقاتها المصرفية)، دار الميسرة، الأردن، 2008.
5. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقاتها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.

الأطروحات والمذكرات

1. ابراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
2. أمال يعيش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة) جامعة سطيف، الجزائر، 2012
3. بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار الوراق، الأردن، 2013
4. حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الدار الهندوسية، مصر، 2009
5. شهاب احمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2012
6. شوقى بورقبة، التمويل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن.
7. شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2015،
8. صالح صالحي، المنهج التنموي في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فحات عباس ، سطيف، الجزائر، سنة 2006،
9. محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة) تخصص والمصرفية، جامعة حلب،2010اطروحة الدكتوراه لطالبة مانع سبرينة تحت عنوان ' أثر استراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات' جامعة بسكرة سنة 2015
10. مصطفى عبد الخالق أبو صلاح، مخاطر تشغيلية حسب متطلبات بازل 2، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا فلسطين، 2007

11. يونس منونه، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر – دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالى السعودي خلال الفترة 2008-2013 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة،. الباحث عبد الرحيم عبد الرحيم' دور القيادة الاستراتيجية في تحقيق النضج المؤسسي في المنظمات العامة ' سنة2019.

المجلات والمداخلات:

1. : كوثر الأبجي، المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، الأردن، 2008
2. إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في رقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أطر سياسية ومعاصرة في رقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أبو ظبي، مارس 2006
3. بن علي بلعزوز، إستراتجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر ،العدد07، 2010.
4. تقرارت يزيد، قادري نهلة، تفعيل معايير لجنة بازل لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك الإسلامية، مجلة المصارف، العدد: 58، 2017
5. حنان محمد المعيوفي و محمد رضوان عبد العزيز، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، مجلة الرسالة الرقم 26008394، الصادرة سنة 2017
6. دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس، الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، الأردن أيام 6-8 أكتوبر، 2012
7. سليمان ناصر، اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، يومي 05 و06 من ماي 2009 م
8. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير لجنة بازل، دراسات اقتصادية إسلامية المجلد 19، العدد 1، دون بلد، دون سنة
9. عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل، الملتقى الدولي المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول،دبي، يومي 30 و31 يونيو 2009
10. محمد على القرى، أساليب نقل المخاطر في المعاملات المالية الإسلامية والاختيارات المالية، المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية والإسلامية، البحرين، يومي 18و19 ماي 2009

11. وليد مصطفي شاويش ، التحوط بتعليق مقدار محل العقد على أجل مستقبل في بيع السلم في ضوء هندسة مالية إسلامية، المؤتمر الدولي منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية الإسلامية والصناعة المالية التقليدية، جامعة سطيف، الجزائر أيام 5 و6 ماي 2014

ثانيا/ المراجع الأجنبية

1. Abuzaid, A. N. Scenario planning as approach to improve the strategic performance of multinational corporations. Business Theory and Practice, 2018.
2. Adel harzi, the impact of basle 03 on slamic banks, a the oretical studay and comparision with conventionl hank, peper presented first tinne at the research chair « ethics and financial norm » of iniversity paris, s ann
3. Anupama Singh & Sumi Jha, Scale Development of Organizational Health Construct, Global Business Review, 19(2):1-19, (2017).
4. Benjamin Jamin Inyang, "Strategic Human Resource Management: A Paradigm Shift for Achieving Sustained Competitive Advantage in Organization ":20101
5. Fourie ©, Jooste (B)," The role of Strategic Leadership in effective Strategy implementation": perceptions of south African Strategic leaders: 20092.
6. slamic financial services board, capital adequacy standard for institutions(othez than insurance institutions) on slamic financial services IFSB 02, slamic 2005.
7. بعنوان: تنمية الكفاءات في المنظمات: بناء نموذج تكاملي من خلال 2011Ans de vos et al) (دراسة دراسة نوعية.

الملاحق

ملحق رقم(1):تقرير السنوي لمدققي الحسابات لبنك السلام ورقلة 2020/2019

تقرير مدققي الحسابات

مصرف السلام الجزائر | التقرير العام | 31 ديسمبر 2020

أيها السادة المساهمون،

تنفيذا للمهام التي أوكلت إلينا من طرف جمعيتكم العامة أقدم لكم تقريري المتعلق بالسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2020.

- مراقبة البيانات المالية لمصرف السلام مثلما أرفقت بهذا التقرير

- الميزانية بمجموع 162 625 776 ألف دينار جزائري
- حساب النتائج بناتج صافي 3 069 188 الف دينار جزائري
- جدول التدفقات النقدية
- جدول تغير الاموال الخاصة
- الايضاحات

- المراجعات والمعلومات المنصوص عليها قانونا.

تم إعداد وعرض البيانات المالية من طرف مجلس ادارتكم ومن شأني إبداء الرأي على هذه البيانات المالية في ضوء مراجعتنا لها.

تم تحديد البيانات المالية، التي وضعت تحت مسؤولية كادتكم الاجتماعيين، من قبل مجلس الإدارة الخاص بكم، الذي اجتمع في 3 مارس 2021 على أساس الأدلة المتاحة في ذلك التاريخ في أزمة صحية متطورة تتعلق بـ Covid-19. وعليه، استنادا إلى مراجعتي للحسابات، أن أعبر عن رأي في هذه الحسابات.

الرأي بخصوص البيانات المالية:

لقد أجريت التدقيق بالاستناد على المعايير المهنية المعمول بها في الجزائر. هاته المعايير تتطلب القيام بعمليات تسمح لي بالحصول على ضمان معقول بأن الحسابات السنوية لا تشوبها اختلالات كبيرة. التدقيق يتمثل في تحليل العناصر الهامة التي تعلل المعطيات الموجودة في الحسابات عبر إجراء عملية للمسح. كما يتمثل أيضا في تقييم مدى ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإني أرى أن أدلة المراجعة التي قمت بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأي على البيانات المالية.

إنني أشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة وتنم عن صورة وافية لنتيجة عمليات السنة المالية المنصرمة، وعن الحالة المالية وأرأس مال الشركة في حين نهاية هذه السنة المالية.

المراجعات والمعلومات الخاصة:

كما قمت وفقا للمعايير المهنية بالمراجعات الخاصة المنصوص عليها قانونا.

لا توجد لدي ملاحظات حول صدق وتطابق الحسابات السنوية مع المعلومات الواردة في تقرير مسيري البنك وفي الوثائق التي أرسلت إلى المساهمين بخصوص الحالة المالية والحسابات السنوية.

الجزائر بتاريخ 24 مارس 2021

محافظ الحسابات

بالقاسم باشوشي

Belkacem BACHOUCHI
Expert Comptable
Commissaire aux comptes
1, Impasse 14 Mechdou
ALGER

27

تقرير مدققي الحسابات

تقـــريـــر محـــافظ الحسابـات لسنة 2020

الخلاصـــة

مع التحفظ ووفقًا للملاحظات الواردة أعلاه ، يمكننا أن نؤكد أن الحسابات السنوية المقدمة لكم ، منتظمة وصادقة وتعطي صورة وفية و حقيقية لنتائج العمليات للسنة المالية المنقضية وكذلك الوضع المالي والأصول المالية للمصرف .

الجزائر 21 مارس 2021

محـافظ الحسابـات

السيد محمد زعتري

خبير محاسب معتمد
محافظ حسابات

ZAATRI Mohamed
Expert Comptable
Commissaire aux Comptes

الوثائق المرفقة:

- ميزانية الاصول و الخصوم لـ 2020/12/31
- حسابات خارج الميزانية لـ 2020/12/31
- حساب النتائج لـ 2020/12/31
- التقارير الخاصة لـ 2020/12/31

تقرير المدقق القانوني لعام 2020 - لمصرف السلام الجزائر — الصفحة 21

الملحق رقم (2):ميزانية الاصول لبنك السلام ورقلة 2020/2019

البيانات المالية 2020

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

30

الملحق رقم (3):ميزانية الخصوم لبنك السلام ورقلة 2020/2019

البيانات المالية 2020

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

31

الملحق رقم (4):التزامات خارج الميزانية لبنك السلام ورقلة 2020/2019

البيانات المالية 2020

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2020	2019
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لصالح الهيئات المالية	1.3		9 800
2 إلتزامات التمويل لصالح الزبائن	2.3	34 347 668	32 650 526
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	3.3	8 234 980	7 733 028
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	4.3	4 210 330	4 667 183
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	5.3	215 385 642	105 803 261

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

32

الملحق رقم (5):جدول حسابات النتائج لبنك السلام ورقلة 2020/2019

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2020	2019
1 + أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3 + عمولات (نواتج)	1.4	1 463 478	2 826 854
4 – عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8 – أعباء النشاطات الأخرى			
9 الناتج البنكي		**7 701 109**	**9 226 913**
10– أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**4 933 222**	**6 285 748**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		339 722	228 080
15 ناتج الإستغلال		**4 150 351**	**5 346 675**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	3 781	93 717
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**4 154 137**	**5 451 423**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21 الناتج الصافي للسنة المالية *	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

* بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 011 26 ألف دينار جزائري

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

33

الملحق رقم (6):تمويل الهيئات المالية و تمويل الزبائن لبنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

الإيضاح 2 : معلومات حول الميزانية

الأصول :

1.2 الصندوق ، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية :

الوحدة:آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
53 600 804	27 584 242	26 016 562	%94

يمثل رصيد هذا البند نسبة 33% من مجموع ميزانية سنة 2020 وهو يحتوي على العناصر النقدية وشبه النقدية كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الوحدة:آلاف دج

البنود	2020	2019	نسبة التغير
البنك المركزي	48 391 010	20 059 754	%141
الصناديق (نقدا)	4 279 693	5 983 201	%28-
الخزينة العمومية و الصكوك البريدية	930 101	1 541 287	%39-
المجموع	**53 600 804**	**27 584 242**	**%94**

2.2 تمويل الهيئات المالية :

الوحدة:آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
259 466	515 459	-255 993	%50-

يعود إنخفاض رصيد هذا البند مقارنة بسنة 2019 إلى سداد أقساط التمويل الممنوح لصالح مؤسسة مالية.

3.2 تمويل الزبائن :

الوحدة:آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
101 771 998	95 582 580	6 189 418	%6

يمثل رصيد هذا البند 63% من مجموع ميزانية المصرف لسنة 2020 وقد سجل نموا نسبته 6% مقارنة بسنة 2019.

تتضمن الجداول التالية تحليل هذا البند وفق أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي، أجل الاستحقاق المتبقي، التوزيع الجغرافي، وكذا وفق جودة المحفظة:

40

الملحق رقم(7):تقسيم شكل التمويل حسب المتعامل الاقتصادي لبنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

• حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي :

الوحدة: ألاف دج

أشكال التمويل	2020	2019	نسبة التغير
	مؤسسات خاصة		
تمويلات الإستغلال	65 899 106	53 168 392	%24
تمويلات الإستثمار	10 335 272	11 333 094	%9-
إجارة أصول منقولة	7 950 806	9 006 385	%12-
إجارة عقارية	4 793 510	5 081 941	%6-
حسابات جارية مدينة	40 501	209 146	%81-
مجموع تمويل المؤسسات الخاصة	89 019 195	78 798 958	%13
مخصص نقص القيمة	3 638 689	2 972 495	%22
صافي تمويل المؤسسات الخاصة	**85 380 506**	**75 826 463**	**%13**
	مؤسسات عمومية		
إجارة أصول منقولة	8 696	14 352	%39-
مجموع تمويل المؤسسات العمومية	8 696	14 352	%39-
مخصص نقص القيمة		-	NA
صافي تمويل المؤسسات العمومية	**8 696**	**14 352**	**%39-**
	أفـراد		
تمويل عقاري	3 668 972	3 029 808	%21
تمويل استهلاكي	12 780 950	16 742 640	%24-
مجموع تمويل الأفراد	16 449 922	19 772 448	%17-
مخصص نقص القيمة	67 126	30 683	%119
صافي تمويل الأفراد	**16 382 796**	**19 741 765**	**%17-**
صافي تمويل الزبائن	**101 771 998**	**95 582 580**	**%6**

41

الملحق رقم (8): تقسيم شكل التمويل حسب الاجل المتبقي لبنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

• حسب الأجل المتبقي :

الوحدة: آلاف دج

الأجل المتبقي	2020	2019	نسبة التغير
أقل من سنة	79 303 859	66 964 543	%18
بين سنة و سنتين	12 826 069	12 639 130	%1
بين 2 و 3 سنوات	7 447 198	9 692 029	%23-
بين 3 و 4 سنوات	2 593 505	5 419 169	%52-
بين 4 و 5 سنوات	517 732	1 578 693	%67-
أكثر من 5 سنوات	2 789 450	2 292 194	%22
إجمالي تمويل الزبائن	105 477 813	98 585 758	%7
مخصص نقص القيمة	3 705 815	3 003 178	%23
صافي تمويل الزبائن	**101 771 998**	**95 582 580**	**%6**

• حسب التوزيع الجغرافي :

ان جميع الزبائن الحاصلين على تمويل من المصرف هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم في الجزائر.

يتوزع التمويل الممنوح للزبائن على المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

	2020				
	منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	المجموع
إجمالي تمويل الزبائن	68 579 671	24 483 617	9 863 503	2 551 022	105 477 813
مخصص نقص القيمة	3 201 435	420 515	63 679	20 186	3 705 815
صافي تمويل الزبائن	**65 378 236**	**24 063 102**	**9 799 824**	**2 530 836**	**101 771 998**

الوحدة: آلاف دج

	2019				
	منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	المجموع
إجمالي تمويل الزبائن	70 539 612	17 530 676	7 667 690	2 847 780	98 585 758
مخصص نقص القيمة	2 708 536	233 340	51 660	9 642	3 003 178
صافي تمويل الزبائن	**67 831 076**	**17 297 336**	**7 616 030**	**2 838 138**	**95 582 580**

42

الملحق رقم (9): ودائع الهيئات المالية و ودائع الزبائن لبنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

11.2 الأصول الثابتة غير المادية :

يتضمن هذا البند من الأصول الرخص والبرمجيات والنظم المعلوماتية التي يستخدمها المصرف :

الوحدة: آلاف دج

البنود	2020	2019	التغير	نسبة التغير
المبالغ الإجمالية	637 750	541 196	96 554	%18
الاهتلاكات	362 900	317 300	45 600	%14
المبالغ الصافية	**274 850**	**223 896**	**50 954**	**%23**

الخصوم :

12.2 ودائع الهيئات المالية :

الوحدة: آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
69 462	116 778	-47 316	%41-

يتضمن هذا البند رصيد الحساب الجاري لمؤسسة مالية.

13.2 ودائع الزبائن :

الوحدة: آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
110 488 355	84 671 904	25 816 451	%30

يمثل هذا البند 68% من مجموع ميزانية المصرف لسنة 2020 وهو يضم الحسابات الجارية للعملاء، حسابات الادخار والحسابات لأجل بالإضافة إلى التأمينات النقدية التي تغطي الالتزامات بالتوقيع (خارج الميزانية).

تقسم هذه الودائع كما يلي :

- **حسب نوع الوديعة :**

الوحدة: آلاف دج

نوع الوديعة	2020	2019	نسبة التغير
حسابات جارية	31 616 524	22 718 951	%39
حسابات لأجل	4 280 415	1 755 683	%144
حسابات الادخار	19 201 561	11 794 091	%63
تأمينات نقدية	52 590 185	47 375 378	%11
ودائع أخرى	2 799 670	1 027 801	%172
المجموع	**110 488 355**	**84 671 904**	**%30**

47

الملحق رقم (10): تقسيم شكل التمويل حسب اجل الاستحقاق المتبقي لبنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

• حسب أجل الاستحقاق المتبقي :

الوحدة: آلاف دج

الأجل المتبقي	2020	2019	نسبة التغير
أقل من 3 أشهر	105 489 362	81 278 283	%30
من 3 إلى 6 أشهر	513 772	448 965	%14
من 6 أشهر إلى 12 شهرا	1 164 824	1 604 690	%27-
من 12 أشهر إلى 24 شهرا	969 484	403 407	%140
من 24 أشهر إلى 36 شهرا	336 153	223 518	%50
أكثر من 36 شهرا	2 014 760	713 041	%183
المجموع	**110 488 355**	**84 671 904**	**%30**

• حسب المتعامل الاقتصادي :

يتم تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي كما يلي :

الوحدة: آلاف دج

المتعامل الاقتصادي	2020	2019	نسبة التغير
مؤسسات خاصة	82 784 036	67 332 704	%23
مؤسسات عمومية	-	7	NA
أفراد	27 704 319	17 339 193	%60
المجموع	**110 488 355**	**84 671 904**	**%30**

• حسب التوزيع الجغرافي :

إن المودعين هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم الاجتماعي بالجزائر.

تتوزع ودائع العملاء حسب المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

المنطقة الجغرافية	2020	2019	نسبة التغير
منطقة الوسط	71 536 965	60 231 651	%19
منطقة الشرق	26 891 238	16 527 868	%63
منطقة الغرب	9 707 477	6 472 889	%50
منطقة الجنوب	2 352 675	1 439 496	%63
المجموع	**110 488 355**	**84 671 904**	**%30**

48

الملحق رقم (11): اموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة لبنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

الوحدة: الاف دج

البنود	2020	2019	نسبة التغير
مؤونات لتغطية التزامات خارج الميزانية المصنفة	114 754	153 911	%25-
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	202 872	201 000	%1
المجموع	**317 626**	**354 911**	**%11-**

19.2 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة :

الوحدة: الاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
1 519 418	1 322 918	196 500	%15

يتضمن هذا البند مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم 09 من النظام رقم 14-03 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، حيث تحسب على رصيد التمويل الجاري (غير المصنف) بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3% من الرصيد.

20.2 رأس المال :

الوحدة: الاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
15 000 000	15 000 000	-	%0

21.2 احتياطيات :

الوحدة: آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
1 331 052	904 791	426 261	%47

يضم هذا البند الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه طبقا للقانون التجاري و القانون الأساسي للمصرف و الاحتياطي الاختياري الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العمومية للمساهمين.

الوحدة: آلاف دج

البنود	2020	2019	نسبة التغير
احتياطي قانوني	1 305 503	904 762	%44
احتياطي اختياري	25 549	29	%88000
المجموع	**1 331 052**	**904 791**	**%47**

22.2 ترحيل من جديد :

الوحدة: الاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
-500 000	-900 000	400 000	%44-

يمثل الرصيد المدين لبند الترحيل من جديد تسبيقا للأرباح ممنوح للمساهمين من نتيجة سنة 2020 وذلك وفقا للبند 723 من القانون التجاري.

51

الملحق رقم (12): التزامات التمويل لصالح الزبائن لبنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

الإيضاح 3 : معلومات متعلقة بالتزامات خارج الميزانية

تقسّم التزامات خارج الميزانية إلى قسمين : التزامات ممنوحة و التزامات محصل عليها

التزامات ممنوحة :

الوحدة: آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
42 582 648	40 393 354	2 189 294	%5

1.3 التزامات التمويل لصالح المؤسسات المالية :

تضمن هذا البند في سنة 2019 التزام تمويل غير مستعمل ممنوح لصالح مؤسسة مالية بمبلغ 9 800 ألف دج.

2.3 التزامات التمويل لصالح الزبائن :

يتضمن هذا البند الالتزامات الممنوحة للزبائن كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

نوع الالتزامات	2020	2019	نسبة التغير
اعتمادات مستندية	17 981 092	18 610 065	%3-
التزامات التمويل الغير مستعملة	16 366 576	14 040 461	%17
المجموع	**34 347 668**	**32 650 526**	**%5**

3.3 التزامات ضمان بأمر من الزبائن :

تقسم هذه الالتزامات كما يلي:

الوحدة: آلاف دج

نوع الالتزامات	2020	2019	نسبة التغير
خطابات ضمان الصفقات (دخول عطاء، حسن التنفيذ...)	7 767 715	6 880 246	%13
خطابات ضمان إدارية	255 675	695 917	%63-
خطابات ضمان جمركية	211 590	144 120	%47
خطابات ضمان أخرى	-	12 745	%100-
المجموع	**8 234 980**	**7 733 028**	**%6**

التزامات محصل عليها :

الوحدة: آلاف دج

2020 12 31	2019 12 31	التغير	%
219 595 972	110 470 444	109 125 528	%99

52

الملحق رقم (13): اساليب ادارة المخاطر في بنك السلام ورقلة 2020/2019

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

• اللجان الداخلية :
قام المصرف بتأسيس مجموعة من اللجان الداخلية تمارس مهامها في إطار منظومة إدارة المخاطر وهي تتمثل في لجان التمويل حسب سقف التفويض، لجنة المخاطر والامتثال، لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم بالإضافة إلى لجنة التحصيل ولجنة المخصصات.

• اللجان التابعة لمجلس الإدارة :
وهي تتمثل في لجنة التمويلات ولجنة التدقيق.

2.8 منظومة إدارة المخاطر :

تصنف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المصرف كما يلي:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- المخاطر التشغيلية

وقد قام مصرف السلام الجزائر خلال سنة 2020 باعتماد جملة من السياسات التي تنظم وتؤطر إدارة المخاطر وتحدد الهياكل المعنية والمهام الموكلة إليها.

كما يقوم المصرف بغرض الإفصاح لمجلس الإدارة بإعداد مصفوفة للمخاطر والتي تلخص أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف مع قياس مؤشرات التعرض لها ومقارنتها مع المعايير الداخلية التي حددها المصرف. يتم إعداد المصفوفة بشكل ربع سنوي.

1.2.8 مخاطر الائتمان :

تنتج مخاطر الائتمان عن عدم قدرة عميل أو مجموعة من العملاء المعتبرين كعميل واحد على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف. تتم إدارة مخاطر الائتمان في إطار سياسة مخاطر الائتمان المعتمدة في سنة 2020 ووفقا للإجراء المتعلق بتسيير التمويلات والإجراء المتعلق بنظام التقييم الداخلي للمؤسسات.

ترتكز سياسة إدارة مخاطر الائتمان لدى مصرف السلام الجزائر بشكل عام على الأسس التالية:

• معايير قبول مخاطر الائتمان:

يتم تقسيم العملاء الذين يقدمون طلب تمويل للمصرف إلى خمس فئات: الأفراد، المؤسسات، الهيئات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية.
يشترط في كل طلب تمويل يتلقاه المصرف توفر مجموعة من المستندات الإدارية والمالية بالإضافة إلى المعلومات والوثائق المتعلقة بالضمانات المقترحة لتغطية التمويلات المطلوبة.

تتم دراسة وتقييم طلبات التمويل وفق سبع معايير رئيسية تتعلق بالملاءة الأدبية للعميل، ملاءته و امكانياته المالية بالإضافة إلى جودة الضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية.

• نظام التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان:

يمتلك المصرف نظام داخلي لتقييم المؤسسات التي تقدم طلبات تمويل وهو يعتمد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية. تتعلق المعايير النوعية بالشكل القانوني للمؤسسة وجودة إدارتها، القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، علاقتها مع البنوك والمصادر التي ستعتمد عليها لسداد التمويلات المطلوبة، وهي مرجحة بنسبة 60% من التقييم.

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

أما المعايير الكمية فهي تمثل نسبة 40% وهي تتعلق بالهيكل المالي للمؤسسة وسيولتها وربحيتها.
كما يسمح النظام بتصنيف المؤسسات في عشر أقسام حسب درجة المخاطر وذلك وفقا للعلامة المحصل عليها.
تتم مراجعة تقييم المؤسسات ذات الالتزامات سنويا أو عند تقديمها لطلب تمويل جديد.

- **تقسيم المخاطر:**

يتمثل تقسيم المخاطر في عدم تركيز التمويلات الممنوحة من طرف المصرف على عميل واحد أو مجموعة من العملاء، أو على قطاع اقتصادي واحد أو مجموعة من القطاعات أو على نوع واحد من التمويلات.
يحرص مصرف السلام الجزائر على احترام المعايير النظامية المحددة من طرف بنك الجزائر في هذا الإطار والتي تنص على أن التعرض للمخاطر مع عميل واحد لا يجب أن يتجاوز 25% من الأموال الخاصة للمصرف وأن مجموع التعرضات الكبرى (التعرضات التي تتجاوز ١٠% من الأموال الخاصة للمصرف) لا يجب أن يتجاوز ثمانية أضعاف الأموال الخاصة للمصرف.
كما قام المصرف بتحديد مجموعة من المعايير الداخلية التي تهدف إلى تنويع تعرضه لمخاطر الإئتمان وهي تتمثل بشكل رئيسي فيمايلي :

- تقسيم محفظة التمويلات بين تمويلات الاستثمار وتمويلات الاستغلال.
- تقسيم محفظة التمويلات بين الأفراد والمؤسسات.
- تقسيم محفظة تمويلات المؤسسات بين مختلف أشكال التمويل.
- تقسيم محفظة التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية.

- **تحصيل الضمانات:**

إن تحصيل الضمانات يعتبر أحد الوسائل المستخدمة للتقليل من مخاطر الائتمان ولكنه لا يغني عن احترام شروط الحصول على التمويلات أو تقييم جودة العميل الذي يقدم طلب التمويل.
يقوم المصرف بتحصيل عدة أشكال من الضمانات ومنها الضمانات الحقيقية كالرهونات العقارية أو رهونات المعدات والضمانات العينية كالكفالات التضامنية والتأمينات لدى صناديق التأمين بالإضافة إلى الضمانات النقدية.
يجب على الضمانات المحصلة أن تغطي نسبة معينة من التمويلات الممنوحة من طرف المصرف وتحدد النسب ضمن سياسة مخاطر الائتمان.

يتم تقييم الضمانات من طرف الخبير التابع للمصرف أو من طرف خبير مستقل معتمد من المصرف. تتم إعادة تقييم الضمانات بشكل دوري أو عندما تطرأ ظروف استثنائية متعلقة بالضمان نفسه أو بالسوق تجعل إعادة تقييمه ضرورية من أجل التأكد من تغطيته للالتزامات القائمة.

- **تصنيف مخاطر الائتمان:**

يتم تصنيف مخاطر الائتمان وتكوين مخصصات نقص قيمتها وفقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 14-03. ويقرر تصنيف مستحقات العملاء وتحديد مستويات مخصصات نقص قيمتها من طرف لجنة المخصصات التي تجتمع بشكل ربع سنوي لتقييم جودة المستحقات.
كما تتم متابعة المستحقات المتعثرة بشكل يومي من طرف خلية متابعة وتحصيل المتعثرات وتعرض أسبوعيا على لجنة التحصيل.

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

2.2.8 مخاطر السيولة :

إن مخاطر السيولة مرتبطة بطبيعة نشـاط المصرف الذي يرتكز على القيام بتحويل الأموال ضمن المنظومـة الاقتصادية فهو بمثابة نقطة عبـور إجبارية بين مختلف متعاملي السـوق. وفي هذا الإطار يسـتخدم المصرف المـوارد التي يقوم بتجميعهـا (موارد تحت الطلب أو لأجل) لتأسـيس إستخداماته (تحت الطلب أو لأجل).

إن هـذا التحويـل الذي هو أسـاس نشـاط المصرف ومصـدر ربحيته قـد يجعله يقـوم بتمويل اسـتخدامات طويلة الأجـل بالإعتماد على مـوارد قصيرة الأجـل وفي هذه الحالـة يتوجب على المصرف أن يكون قادرا على سداد جزء من موارده حين استحقاقها وذلك باستعمال استخداماته. ولـذا فإن عدم قدرة المصرف على سـداد موارده ومواجهة التزاماته تعرضه لما يسـمى بمخاطر السيولة.

تتم إدارة مخاطر السـيولة لدى مصرف السلام الجزائر في إطار سياسة مخاطر السيولة المعتمدة خلال سنة 2020.

يحرص المصـرف على احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السـيولة المحددة من طرف بنك الجزائر لاسـيما معامل السـيولة قصيرة الأجل ومعامـل الأموال الخاصـة والموارد الدائمـة. كما تحدد السياسـة الداخليـة للمصرف جملة مـن المعايير الواجب احترامها وهي تتمثل بشـكل رئيسـي فيمايلي:

- المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها 25% من مجموع الأصول على الأقل.
- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من 90%.
- المحافظة على معاملات سـيولة قصيرة الأجل لشـهر وثلاثة أشهر تقدر ب 120% على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية ب100% على الأقل).
- المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يجب أن يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30% من مجموع ودائع العملاء.
- المحافظة على نسبة السيولة طويلة الأجل تفوق 60%.

تقـوم إدارة الخزينة والعمليات الماليـة بالمتابعة اليومية لوضعية سـيولة المصرف وذلك بهدف التسيير الأمثل للسيولة بشكل يسـمح للمصرف بتفادي الوقوع في أزمة شح للسيولة أو الاحتفاظ بمستوى عالي من السيولة مما ينجر عنه ضياع العوائد التي قد تنتج عن توظيفها.

كما تتم مراقبة مخاطر السيولة من خلال لجنة متابعة السيولة التي تجتمع شهريا ولجنة الأصول والخصوم التي تجتمع بصفة ربع سـنوية وتتمثل مهامهما الأساسـية فـي متابعة وتحليل تطور موارد المصرف واسـتخداماته لأجل تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة السـيولة والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها لضمان التزام المصرف بالتعليمات النظامية السـارية في هذا المجال والمحافظة على أمثل مستوى للسيولة.

3.2.8 المخاطر التشغيلية :

تنتج المخاطر التشغيلية عن عدم ملائمة أو قصور متعلق بالإجراءات، الموظفين والأنظمة الداخلية للمصـرف أو عـن وقوع حـوادث خارجية وهي تضـم المخاطر الناتجـة عن الاحتيـال الداخلي أو الخارجي.

تتم إدارة المخاطر التشـغيلية لدى مصرف السـلام الجزائر في إطار سياسـة المخاطر التشغيلية المعتمدة خلال سـنة 2020. تحدد هذه السياسة الإطار العام للمخاطر التشغيلية، تنظيم إدارتها ومسؤوليات مختلف هياكل المصرف المعنية بذلك.

قام المصرف بإعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط حيث تم رصد حوالي 60 نشاطا تم تجميعها في سـت مهن كبرى (التسـيير، الدعم، الالتزامـات، العمليات المحلية، العمليـات الدولية وتقنيات المعلومات). كما تم أيضا خلال سـنة 2019 تأسـيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسيير المخاطر التشغيلية.

61